

النخب الأكاديمية والإعلامية واتجاهاتها نحو الانفتاح السمعي البصري في الجزائر-دراسة نقدية لراهن التجربة واستشراف لمستقبلها-

Academic and Media Elites Tendencies towards Audiovisual Openness in Algeria

**a critical study of the current experience and an outlook for its future
perspective**

د.حجام الجمعي

جامعة أم البواقي -الجزائر- hadjameldjemai@gmail.com

تاريخ الاستلام 2021/08/02 تاريخ القبول 2021/12/30

الملخص

بحثت الدراسة الحالية في تجربة الانفتاح السمعي البصري في الجزائر، من خلال قراءة فاحصة لبعض البحوث والدراسات والمقالات المتاحة، واستطلاع لاتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية نحو هذه التجربة، كشكل من أشكال الدراسة والتقييم العلمي لمختلف جوانبها. فبعد أكثر من عقد من الممارسة خارج الأطر القانونية والتنظيمية الصارمة، في عالم سريع التحولات التكنولوجية، إلا أن القراءة الدقيقة لتفاصيل المشهد الإعلامي التلفزيوني، لا تعطي مؤشرات للتطور الكيفي بقدر ما ينقلنا من تلفزيون أحادي في ظل الاحتكار الحكومي، إلى تعددية عديدة تحت الوصاية السلطوية بشقيها السياسي والمالي.

تهدف الدراسة لإجراء تقييم موضوعي للتجربة خارج النزعة الاحتفائية لمالكي ومسيري المقاولات الإعلامية بنزعتهم التجارية وخارج الأمر الواقع الذي تنمهي معه السلطات العمومية، التي تساير الوضع القائم للفضاء السمعي البصري بهشاشته وأنساقه المهيمنة وتهديدات مخاطره المتفاقمة ؛ بالاستمرار في الارتياح من إقرار انفتاح سمعي بصري حقيقي، ينقل الإعلام التلفزيوني من ستاتيكو تكريس الرداءة وتمجيد تقديم الخدمة الحكومية، إلى تكريس الخدمة العمومية، وينقل الفضاء الإعلامي من هيمنة إعلام السلطة، لتكريس سلطة الإعلام كدعامة أساسية لمأسسة الدولة، وبناء الإنسان الحر والمسؤول ضمن أفق المجتمع المفتوح.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح السمعي البصري، التلفزيونات الخاصة، النخب الأكاديمية، النخب الإعلامية.

Abstract:

The current study examines closely the audiovisual openness' experience in Algeria, via some available researches, studies and articles, surveying academic and media elite's tendencies towards the experience. A scientific assessment and study of its various aspects beyond more than a decade of legal and regulatory frames disrespect, in a fast communication shifting world, a close look on the TV landscape doesn't reflect a qualitative development, rather a shift from pro-government monopolized TV to a numerical plurality sponsored by political and financial authority. The study aims at assessing objectively the experience beyond media owners' commercial tendency and public authorities which in line with the status quo of a fragile audiovisual sphere, its dominant patterns, and growing risks, continuously doubting a real audiovisual openness establishment, the TV sector moves from mediocrity and government glorification to public service consecration, and the media sphere shifts from authority dominance, to become an essential pillar to government institution and build up a free, responsible human within an open society

Keywords: audiovisual openness, private TVs, academic elite, media elite

مقدمة:

استجابات السلطة السياسية في الجزائر للمطالب القديمة المتجددة، بفتح قطاع السمعي البصري في سياق تميز بتسارع تكنولوجيات وبتحولات مجتمعية، وظروف وطنية ودولية استثنائية، تميزت بتصاعد غير مسبوق لمستويات الوعي الفردي والجماعي الداعم للحركية الثقافية والاجتماعية؛ تخلله رفع من سقف المطالب السياسية، لترتقي لمستوى الحريات السياسية والثقافية. والتحول إلى المطالبة بالتنوع في أشكال ووسائل التعبير التعددي عن مختلف تيارات الفكر والرأي، ووقف انسياب الخطاب المتأزم الأحادي المصدر والاتجاه. وساهم في إحداث هذا التحول التطور الكبير للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، والتدفق عالي السرعة للإنترنت التي أنتجت وفرة في المعلومات، ومكنت المواطن العادي من الإبحار الحر في الفضاء السيبراني، والانتقاء الحر للمعلومات والأفكار، وبالتالي اختراق الجدار الصلب للفضاء العمومي التقليدي، الذي احتكرته الأنظمة الحاكمة باسم الدولة بشكل يكاد أن يكون مزمنا.

مما عزز الهيمنة الشمولية، في مختلف المجالات الحيوية سيما الثقافية والإعلامية، باعتبارها من الروافد الأساسية لبناء الوعي الجمعي.

فلم يعد يجدي نفعا الاستمرار، في تكريس الرؤية الأداتية البراجماتية، والمنظور السلطوي للتلفزيون أو مختلف الوسائل الإعلامية التقليدية، في ضوء تنامي مظاهرات الفضاء الاتصالي الجديد بخصائصه التشاركية والتفاعلية، التي تساهم تدريجيا في فك الاحتكار على الصورة والصوت وإتاحة التعبير التعددي الفردي والجماعي.

للعلم فقد حافظت السلطة السياسية في الجزائر، على عقيدتها في التعامل دوما بحذر وحنكة سياسية مع مطالب الانفتاح الحقيقي في مجال الإعلام السمعي البصري. وكانت دائما تلجأ إلى إنتاج خطاب تبريري لاستمرار الوضع، والإطالة من عمر اللحظة الآنية باسم الاستقرار، لإخماد فتيل تصاعد الوعي السياسي والثقافي والفكري، وذلك عبر انتهاج سياسة، إرواء العطش الجماهيري التواق للحقيقة بالتقطير الممل، وتعطيل مسار الانفتاح عبر إعادة إنتاج نفس الخطابات وإطلاق نفس الوعود.

وكان هذا التماطل يغذي بذكاء الاتجاه المعاكس، الرافض لتحرير الاعلام الإذاعي والتلفزيوني من الوصاية والهيمنة الحكومية. وكأن السلطة السياسية، لا تريد تكرار تجربة الصحافة المكتوبة، التي توصف أحيانا بالمتمردة، ومن بين هذه الأساليب الذكية التي تستهلك الكثير من الوقت وتبعث بعض الأمل، المراجعات المستمرة للقوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية لقطاع الصحافة والإعلام عامة والاعلام السمعي البصري بشكل خاص.

وقد رافق استجابة السلطة لمطلب الانفتاح السمعي البصري إقرار القانون 14-04 الخاص بالنشاط السمعي البصري في 23 مارس 2014. رغم الانتقادات الكبيرة التي وجهت له بسبب النقاش السياسي السطحي والاستشارة الضيقة لأهل الاختصاص، من النخب الأكاديمية والاعلامية وممارسي المهنة.

غير أن الكثير من المستثمرين في هذا القطاع الحيوي، استبقوا هذه المبادرة أي قبل ترسيم القانون الخاص بالسمعي البصري؛ واستكمال بناء المنظومة التشريعية واستصدار النصوص التنظيمية وبادروا بإطلاق قنوات تلفزيونية تبث من الخارج. من جهتها السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة الجزائرية، باركت هذا النشاط الإعلامي غير القانوني، ومنحت وزارة الاتصال تراخيص لهذه القنوات التلفزيونية الخمسة (الشروق، النهار، البلاد، دزاير نيوز، نوميديا نيوز) باعتبارها كمكاتب لقنوات تلفزيونية أجنبية ويفسر بعض الباحثين الأكاديميين، هذه الخطوة الاستباقية، بإدراك السلطة حقيقة المخاطر المحدقة بالرأي العام الجزائري، خاصة مع تراجع مصداقية الخطاب السياسي الرسمي مقابل التأثير الذي كان يمارسه الاعلام الأجنبي، سيما الفضائيات الأجنبية الغربية والعربية.

وبالتالي بات حتميا على السلطة السياسية، استرجاع المشاهد الجزائري الذي لم يعد يتحكم فيه التلفزيون الجزائري المحافظ على طابعه الرسمي. بإفراطه في التجميل السياسي، وابرار الصورة الناصعة لمنظومة الحكم، والتغاضي عن الانشغالات الرئيسية لعامة الشعب في مختلف ربوع الوطن.

إن هذا التراجع في مصداقية الخطاب الإعلامي، وتصاعد حدة الانتقادات لأداء وسائل الإعلام الرسمية والتحذيرات المستمرة للمهنيين والباحثين الأكاديميين، من تداعيات ومخاطر اللجوء إلى منابر وفضاءات إعلامية أجنبية لمخاطبة الجزائريين ومحاولة إقناعهم حول قضايا وطنية جوهرية، جراء الإفراط في انتاج وإعادة انتاج الخطاب السياسي المحبط، والذي يرفضه الواقع بنوع من الشدة والممانعة العنيفة.

لكن هذه الخطوة الاستباقية، لم تسمح بتهيئة المناخ تنظيميا وهيكليا لانفتاح سمعي بصري مهني بل الملاحظ هو تسجيل حالات من التهافت غير المسبوق للاستثمار، في مجال الإعلام التلفزيوني وكأن التاريخ يعيد سيناريو بدايات الانفتاح الإعلامي، في تسعينيات القرن الماضي ، والتهافت الكبير على إنشاء الصحف ، مباشرة عقب إقرار قانون الإعلام 1990.

إن المشهد الإعلامي الوطني اليوم، وهو يعرف تحولا حقيقيا من الاحتكار إلى المنافسة ومن الأدلجة الأحادية للخطاب إلى تعددته الفوضوية. يواجه تحديات كبيرة وعلى مختلف الأصعدة، إضافة إلى تحديات مخلفات التعددية المنقوصة والمشوهة. سواء على المستوى المهني، وما يتطلبه من كفاءة خبرات ومهارات للقائمين بالاتصال. أو على المستوى السياسي وآليات التعامل مع هذه الفضاءات التعبيرية الجديدة، ومستويات الحرية المسموح بها في هذا الحقل الهاجس الذي ظلت السلطة السياسية، متخوفة من تداعيات تحريره للمنافسة والتعددية الحقيقية. أو على المستوى الاقتصادي وما يقتضيه هذا المناخ من توفر بيئة اقتصادية قوية وتنافسية، تشجع على بقاء واستمرارية وتنوع وثراء الفضاء السمعي البصري، وتوسع من مساحات تواجد المنتوجات لدى الجماهير المستهلكة، وبالتالي تعطي فرص أكبر لتواجد الفاعلين الاقتصاديين. دون إهمال التحدي الثقافي وربما هو الأهم على الإطلاق وهو مدى استعداد الجزائريين، لقبول الآخر الفكري والثقافي المختلف ومدى استعداد هذه القنوات التلفزيونية على تقديم خدمة عمومية عصرية؛ تستجيب لتطلعات التعددية الفكرية والثقافية التي تميز الجزائر، ومدى قدرتها على استنطاق هذا الثراء الثقافي، والتعبير عنه بدون تهميش ولا إقصاء وبشكل عقلاني وموضوعي بدون تهوين ولا تهويل. وبالتالي المرور الآمن من سيطرة أو سطوة الخطاب السياسي بألياته الإقناعية المختلفة، إلى الخطاب الثقافي المتعدد الذي يحترم عقل المتلقي والملتزم بالمرجعيات والمبادئ المستنبطة من البنية الثقافية والمرجعيات القيمة الوطنية.

هذا الفضاء العام الإعلامي الجديد، الذي بدأ الإعلام التلفزيوني الخاص يخترقه ويبحث له عن مكانة وتموقع في خارطة الجيوإعلامية الجديدة، يتبادر إلى أذهان الجماهير والمهتمين سيما أهل الاختصاص، من النخب الأكاديمية والإعلامية، مآلات ومصير هذا الانفتاح السمعي البصري، وإشكاليات تحوله مستقبلا، وآليات الانتقال الآمن له من مراحل التجريب، إلى مراحل المهنية والاحترافية.

ونظرا للأدوار المركزية للنخبة الأكاديمية الإعلامية في المجتمع عامة وفي الفعل الإعلامي خاصة، أي في رسم مساراته الكبرى واستشراف مستقبله؛ أردنا من خلال هذه الدراسة البحث في اتجاهات النخبة الأكاديمية والإعلامية نحو فتح قطاع السمعي البصري، ومستقبل هذا القطاع الذي يعتبره البعض مهندس العقل المجتمعي. وفي هذا السياق تطرح مسألة الاتجاهات كشكل من اشكال الوعي الذاتي للحقل السمعي البصري، وكتنظيم محكم لخبرات وتجارب النخبة الوطنية، بالخصوص النخب الأكاديمية والإعلامية، وما تتميز به من تفكير علمي ونقدي، ومراكمة للخبرات والمعارف نحو هذا الانفتاح السمعي البصري. الذي يعتبر كقضية جد مهمة سيما في الجانب المتعلق بالآثار السيكلوجية والسوسيلوجية على الجماهير، والأبعاد الاستقرائية والإدراكية والاستشرافية لمستقبل هذا الحقل الإعلامي البالغ الأهمية داخليا وخارجيا. وإشكاليات تطويره وترقيته وتسخير له مرافقه جهود التنمية الشاملة، والتوعية بضرورة الانخراط الفعلي والفعال للجميع في مسارات بناء الدولة وتحديث المجتمع.

وبالتالي تهدف هذه الدراسة للإجابة على سؤال إشكالي: ما هي اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية نحو الانفتاح السمعي البصري في الجزائر؟ وتندرج تحت هذا التساؤل الإشكالي التساؤلات التالية:

- كيف ترى النخب الأكاديمية والإعلامية راهن تجربة فتح قطاع السمعي البصري في الجزائر؟
- كيف أثر نقص الخبرة وحدثة التجربة على الأداء المهني للإعلام السمعي البصري في الجزائر؟
- ما هي اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية نحو إقبال رجال المال والأعمال على الاستثمار في الاعلام السمعي البصري وما هي انعكاسات هذا الإقبال على المشهد الإعلامي الجزائري؟
- ما هي الحلول والآليات التي تقترحها النخب الأكاديمية والإعلامية لأخلفة الممارسة المهنية وتجويد مخرجات الإعلام السمعي البصري في الجزائر؟
- كيف يمكن للنخب الأكاديمية والإعلامية إقناع السلطة الحاكمة بتجاوز حالات التردد والارتياب من تحرير الإعلام التلفزيوني وتكريس الانفتاح الحقيقي والتعددية الفعلية في الجزائر؟

1-تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-1-الإتجاه: هو شكل من أشكال الفهم والوعي الذاتي، لموضوع من المواضيع أو مسألة من المسائل أو قضية من القضايا، التي تهم الفرد أو الجماعة أو المجتمع، انطلاقا من خلفية نظرية عن الموضوع ويتبلور في شكل قبول أو رفض أو تأييد أو معارضة. ويعرفه المنظر في مجال الرأي العام حامد عبد

اللّه ربيع "الاستعداد الذاتي لاستجابة معينة سلوكية إزاء موقف معين لم يتحدد بعد". والاتجاه هو حقيقة كامنة في الفرد وقد لا تكون لا شعورية"¹. ويعتبر نيوكمب Newcomb أن الاتجاه ليس سلوكا وإنما هو سلوك في طور التكوين، لأن صاحبه لم يخضع بعد للمنبه الذي يفرض الاستجابة.² ويقصد بالاتجاه أيضا، استجابة موجبة أو سالبة للفرد نحو موضوع أو مؤسسة أو مفهوم أو قضية ذات صبغة اجتماعية غالبا.³ ويعرف آخرون الاتجاه، بأنه سمة نفسية مركبة، تنطوي على عناصر معرفية وعاطفية ونزوعية نحو موضوع معين، وتظهر في الآراء والمطامح والتفضيل والتوقع والتقبل والرفض والإقبال والإحجام ونحو ذلك.⁴

عرف ألبورت الاتجاه "أنه حالة من الاستعداد العقلي العصبي، التي نظمت عن طريق التجارب الشخصية السابقة، وتعمل على توجيه استجابة الفرد لكل الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد. كما يعرف الاتجاه " أنه تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والمعرفية والوجدانية لدى الفرد، يساهم في تحديد الشكل النهائي للاستجابة بالقبول أو النفور.⁵

1-2- النخبة: الأبعاد الدلالية لمفهوم النخبة تشير إلى الانتقاء، والاصطفاء، والاختيار والتميز والارتقاء سواء في العلم أو الثقافة أو السلطة والقوة أو هذه المفاهيم مجتمعة. "ومن أشيع معاني النخبة أنها تنطوي على عملية انتقاء -ربما تكون طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية - تتميز من خلالها قلة من الناس على الكثرة؛ وحين يستعمل المصطلح في العلاقات بين الجماعات الاجتماعية، فهناك معنى إيحائي إضافي بأن القلة لا تتميز عن الكثرة فقط، بل تمارس عليها نوع من السلطة. والنخبوية حسب - روبرت هيوز - ليست قائمة على العرق أو المال أو الوضع الاجتماعي، بل على المهارة والخيال.⁶

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم النخب، عرف تطورات كبيرة وجهود نظيرية كثيرة، أبرزها جهود سيجموند فرويد صاحب نظرية الاصطفاء الطبيعي، التي يعتبرها العديد من الباحثين وبالخصوص الغربيين أساس التأسيس العلمي النظري لمفهوم النخب. إضافة طبعا إلى جهود المنظرين الإيطاليين فيلغريدوباريتو، وغايتون موسكا، في بدايات القرن العشرين، وتشارلز رايت ميلز، مهندس مفهوم "نخبة السلطة"، باعتبارها تلك الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تشترك باعتبارها شبكة معقدة من الزمر المتداخلة في القرارات". "وما يميز النخب التقليدية أنها تقوم على أوامر القرابة أو الملكية أو المنزلة الدينية. بينما النخب الجديدة تقوم على المؤهلات التعليمية أو المهارات الإدارية والبيروقراطية أو الإجماع السياسي، أو المهارات الثقافية المتميزة.⁷

ويعرف عاطف عضيبيات النخبة المثقفة بأنها "فئة اجتماعية منظمة يقوم بين روادها نسيج فكري وثقافي يربط فيما بينهم ويساعدهم على رؤية شاملة لواقع مجتمعهم".⁸

وتتعدد وتتعدد النخب، بتعدد وتنوع فرص ظهورها وتكاثرها، وتساهم الأنظمة الديمقراطية بإنتاج واستهلاك مختلف أشكال وأنواع النخب، في مختلف مجالات الحياة من خلال ما يسمى بنظريات دوران النخب، والتي تساهم بفعالية في تجديدها وتشجيع تنافسيتها، وتوظيفها لخدمة الدولة والمجتمع فإضافة إلى النخب السياسية تظهر وتتطور، نخب مثقفة، نخب عسكرية، نخب دينية، نخب علمية أو أكاديمية، ونخب إعلامية ... وغيرها. ولقد ارتكزت دراستي على النخب الأكاديمية والإعلامية.

1-4- النخبة الأكاديمية: مجموع الأساتذة والباحثين الجامعيين ذوي التوجه أو التخصص الإعلامي الذين يتميزون، بتحصيلهم نصيبا وافرا من العلم والمعرفة، ومن المهارات العلمية والخبرات المهنية في مجال علوم الإعلام والاتصال. أو هم الأكاديميون الذين تمكنوا من امتلاك الرأسمال الرمزي أو جزء منه حول مختلف الحقول العلمية والمعرفية، وبالخصوص في حقل علوم الإعلام والاتصال، والذي يستمدون منه سلطتهم في المجتمع، إلى جانب سلطتهم التقديرية والاستشارية والاستشرافية وما لذلك من تأثير على تأهيلهم، لاكتساب المحترمية في المجتمع. "إذ يعد اكتساب الرساميل الاجتماعية والرمزية الثقافية وتملكها ذا أهمية كبرى في تعزيز مكانة العالم الأكاديمي. فمهما يكن أصل العالم ونسبه فإن شهرته الفكرية والعلمية ترتبط بتحالفاته وولائه ورأسماله المعرفي وحنكته".⁹

1-5- النخبة الإعلامية: مجموعة من الصحفيين الذين راكموا خبرة مقبولة في الممارسة الصحفية سيما في المجال السمعي البصري، ويشتركون في امتداد نشاطهم خارج الممارسة الصارمة للمهنة، ليشمل اهتمامهم بالقراءة النقدية والتحليلية، للراهن التنظيمي والهيكلية لقطاع الإعلام عامة، والإعلام السمعي البصري خاصة. تجدر الإشارة أي وظفت مفهوم النخب الأكاديمية الإعلامية، ليس من باب الأبعاد الدلالية السلبية أو النخبوية، ولكن من باب الكفاءة والاستحقاق العلمي أو كما يسميها البعض الميريتوقراطية Meritocracy. وبالتالي الاستثمار في خبراتهم ومهاراتهم وأفكارهم تصوراتهم ونظرتهم المستقبلية لمستقبل الممارسة الإعلامية الجزائرية في ضوء الانفتاح السمعي البصري.

1-6- الإنفتاح السمعي البصري: تعرفه الدوائر العلمية، أنه الانفتاح على القطاع الخاص، وذلك بتمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الاستثمار في هذا المجال، بالسماح لمن تتوفر فيهم الشروط القانونية والمهنية، بممارسة النشاط السمعي البصري، وذلك بإنشاء مؤسسات تلفزيونية وإذاعية.

2- طبيعة الدراسة منهجيتها وأدواتها:

2-1- نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات النقدية، التي تعتمد على الوصف التحليلي النقدي، وهي الدراسات التي تحاول أن ترصد الظاهرة في واقعها وتشخص اختلالاتها في سياقها العام

الزماني والمكاني، وتستقرئ العوامل المؤثرة فيها، والظروف التي تتأثر بها، وترصد أهم تحولاتها وتطوراتها، وتستشرف مآلاتها ومساراتها المستقبلية.

وهي من الدراسات التي يمكن ادراجها ضمن الدراسات الوصفية، التي تشمل عدد كبير من البحوث الاجتماعية والنفسية والإعلامية، التي تصف المواقف والسلوكيات وتدرس الجماعات والجماهير وعلاقتها بوسائل الاعلام المختلفة. كما أن هذه الدراسات الوصفية تقيس الآراء والاتجاهات المختلفة نحو الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.¹⁰ وتهدف هذه الدراسات إلى، عرض ملامح ظاهرة الانفتاح السمعي البصري، وتفكيك بنى هذا المجال الظاهرة والكامنة، والبحث في تفاصيلها بدقة ووضوح، لتيسير فهمها وادراكها ونقد اختلالاتها وتبيان طبيعة العلاقة بين متغيراتها، وعلاقة كل منها في أداء وظيفتها، إضافة إلى الخروج بتفسيرات وبتنبؤات حول الظاهرة.¹¹

وبالتالي تعتبر دراسة اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية، في هذا السياق الذي يطبعه التحول التلفزيوني والتكنواتصالي، كظاهرة ديناميكية حيوية علمية وإعلامية، من الدعائم الأساسية لفهم رهن وتحولات الفضاء السمعي البصري الجزائري. خاصة وأن هذه الظاهرة ظلت محل جدل نقدي، بما تفصح عنه من تعقيدات وتضارب في المصالح السلطوية والشعبية، ولها تشابكات وعلاقات مع الحاضر والمستقبل وأثارت وتثير الكثير من الجدل حول واقعها ومستقبلها. فظاهرة الانفتاح السمعي البصري في الجزائر والتحول نحو القبول بالاستثمار الخاص، وآليات الانتقال العلمي والمنهجي من الاحتكار العمومي وهيمنة الدولة إلى المنافسة الخاصة، أصبحت جديرة بالدراسة المعمقة والاهتمام الصارم.

2-2- منهجية الدراسة: تحيل الجهود العلمية الرصينة إلى التناهج أو التعدد المنهجي، قصد التحكم الجيد في الظواهر المدروسة، بسبب قصور منهج واحد أو مقاربة منهجية واحدة في الإلمام العلمي بالظواهر سيما إذا كانت الظاهرة المدروسة متشعبة، وذات ارتباطات وأبعاد مختلفة كحال دراستنا

هذا ما يبرر علميا ويفرض منهجيا، اعتماد ما يسميه البعض التثليث المنهجي أو المزج بين المقاربات المنهجية الكمية والكيفية، للتمكن من الدراسة العلمية لظاهرة الانفتاح السمعي البصري في الجزائر برصد التجربة وتحولاتها في السياق السياسي شبه المغلق، وكذا السياق السوسيوثقافي الذي يعرف تحولات متسارعة لكن شبه عشوائية؛ أي لا تحدد مسارات هذه التحولات معايير علمية واستراتيجيات مدروسة. بقدر ما تفرزها التفاعلات المجتمعية مع المؤسسات القائمة في تفاعلاتها الكبرى من الفضاء الاتصالي المفتوح بتعقيداته والمصالح المتشعبة للأطراف الفاعلة فيه.

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة، على المنهج النقدي بأبعاده التأملية الوصفية والتأويلية، بالارتكاز على أفكار العديد من الجهود التنظيرية. سيما المقاربة السلطوية للإعلام، والتي تصلح لفهم حالة التبعية

شبه المزمنة لوسائل الاعلام المختلفة للسلطة السياسية. كما استرشدت بالمقاربة النقدية بمختلف أفكارها وبمختلف أجيالها. فالأفكار السلطوية استرشدت بها، في استجلاء الممارسة الاحتكارية للإعلام التلفزيوني في الجزائر، ورفض تحريره للمنافسة الحرة، وتكريس التعددية في الآراء والأفكار ودمقرطة المجال العام. كما وظفت أفكار المقاربة النقدية بمختلف أجيالها، والتي ظلت تنظر للتلفزيون كآلية لإعادة إنتاج الوضع القائم بأنساقه المهيمنة التقليدية. ودعمت الطرح في نفس الاتجاه، بأفكار بيير بورديو الذي يعتبر التلفزيون، أداة للتلاعب بالعقول والقمع الرمزي للمجتمعات.

ولقد دعمت المنهج النقدي الذي استرشدت به في هذه الدراسة، بدراسة ميدانية غير منشورة أنجزتها في بدايات الانفتاح السمعي البصري (2015/2014). حيث شهدت هذه السنوات إقبالا كبيرا لمقاربة التجربة سواء من الناحية المهنية، بحيث استقطب المجال الصحفيين من الصحافة المكتوبة، كما استقطب المجال الشباب الجامعي المتعطش لإرواء شغفه الإعلامي، كما استقطب اهتمام الأكاديميين للوقوف على التجربة، وكل فعاليات المجتمع المدني والسياسي التي كانت تحتج على تغييبها وحرمانها من الفضاءات التعبيرية، كما استقطب هذا المجال المتعاملين الاقصاديين الذين وجدوا في الانفتاح السمعي البصري، الفرص المتعددة للوصول إلى المستهلك، وإقناعه بالسلع والخدمات في بيئة تنافسية واعدة مستقبلا.

وبالتالي وظفت منهج المسح بالعينة، في تحصيل بعض المؤشرات الكمية الداعمة للتحليل النقدي لمسارات هذه الدراسة. والمسح بالعينة، يعتبر من أهم المناهج في الدراسات الوصفية الخاصة بالبحث في الظواهر الاجتماعية والسلوكية، لا سيما في أبحاث الإعلام والاتصال. مثل مسح الرأي العام للتعرف ميدانيا على الآراء والأفكار والاتجاهات، والقيم والمفاهيم والدوافع والمعتقدات والانطباعات والتأثيرات المختلفة الخاصة بفئة أو جمهور معين، إلى جانب تحليل مضامين وسائل الإعلام ". ويسميه البعض منهج التحقيق العلمي الذي يوظف في بحث المواقف قصد التعرف على الشواهد والتجارب المكونة للوضع الطبيعي للظاهرة".¹² ويقوم منهج المسح، على توثيق الوقائع والحقائق الجارية الخاصة بالظاهرة المدروسة عن طريق الوصف التصويري والنقدي التحليلي لاختلالاتها.

2-3-أدوات الدراسة:

أما بخصوص الأدوات التي استعنت بها في البحث، فقد قمت بتوظيف استمارة الاستبيان لتحصيل المعلومات والأفكار والآراء من النخب الأكاديمية ذات التوجه الإعلامي، والنخب الإعلامية الممارسة للمهنة والمطلعة على تفاصيل وخبايا المشهد الإعلامي خاصة السمعي البصري. كما وظفت استمارة

قياس الاتجاه المسندة بمقياس ليكرت الخماسي، بالتنوع بين العبارات الإيجابية والعبارات السلبية لضمان الموازنة بين الدرجات والقيم الممنوحة لها للآراء والاتجاهات المعبر عنها.

ويعتبر قياس الاتجاه في الدراسات الإعلامية، حديث العهد وهو عبارة عن امتداد للدراسات النفسية السلوكية والتربوية، التي تستخدم بعض المقاييس المدرجة لقياس الاتجاهات والقيم والآراء وغير ذلك من المتغيرات، التي لا يمكن قياسها بالاختبارات أو غيرها من الأساليب.

ويعتبر مقياس ليكرت Likert أو طريقة التقديرات المجمع من المقاييس الشائعة، والأكثر استخداما لقياس الاتجاهات. ويتكون مقياس ليكرت من مجموعة من العبارات تقيس الاتجاهات نحو موضوع معين ويطلب من المبحوثين الاستجابة لكل عبارة بأحد الإجابات التالية: موافق جدا - موافق - غير متأكد(محايد) - غير موافق - غير موافق أبداً. وتعطى كل استجابة من هذه الاستجابات قيمة عددية ونحصل على درجة المقياس، بجمع استجابات الفرد لعبارات المقياس، ويعبر المجموع عن اتجاه الفرد نحو موضوع الاتجاه.¹³

كما وظفت الملاحظة العلمية، في هذه الدراسة برصد الظاهرة من خلال الملاحظات التأميلية العميقة والمعيشة البحثية لواقع الفضاء السمعي البصري، وتحولاته البنيوية والهيكلية؛ سواء على مستوى المضامين أو مستوى الشكل أو الأطر التنظيمية والتشريعية، التي بادرت إليها وتتحكم فيها السلطة السياسية. مع المسيرة البحثية والمحاثة المنهجية، لسياقات التحول في الخطاب الإعلامي، وفي الوسائل الإعلامية المنتجة لهذه الخطابات وطبيعة الرسائل المنتجة، التي لم تخرج عن إطار العدية الصورية، فالمشهد الإعلامي يحيلنا إلى تعددية شكلية في الوسائل، بينما المخرجات هي أحادية نمطية في صور متعددة. كما استعنت بتقنية توثيق المقابلات الإعلامية، بتوظيف الأفكار والآراء التي عبر عنها الأكاديميون المتخصصون في علوم الإعلام والاتصال والصحفيون، في مختلف وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية.

2-3- عينة الدراسة ومجالاتها:

شملت عينة الدراسة في شقها الكمي 92 مبحوثا، يتوزعون من حيث متغير الجنس إلى 35 ذكور يمثلون نسبة 38.04 بالمائة، و57 إناث يمثلن نسبة 61.95 بالمائة. أما بخصوص متغير الخبرة المهنية فمعظم المبحوثين تتراوح خبرتهم المهنية، بين 5 و10 سنوات ويمثلون 54.76 بالمائة، أما فئة أقل من خمس سنوات فيمثلون 33.33 بالمائة. بينما تمثل فئة من 11 إلى 16 سنة 9.52 بالمائة وفئة من تفوق خبرتهم 16 سنة 2.38 بالمائة.

وفيما يتعلق بمجال الدراسة، فالمجال الزماني للدراسة، يمتد من البدايات الأولى لتجربة الانفتاح السمعي البصري إلى اليوم. وبالضبط من سنة 2011 حيث شهد انطلاق البث التجريبي لبعض القنوات التلفزيونية الخاصة، كالشروق تي في، نوميديا نيوز، النهار، لكن بداية الاهتمام العلمي والملاحظة العلمية التأميلية، كانت عقب الشروع في إعداد الدراسة في شقها الكمي الميداني. وذلك خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2021.

أما المجال المكاني للدراسة والمتضمن المجال البشري والمتمثل في النخب العلمية والإعلامية فتوزع أساسا على فضاءات أكاديمية وإعلامية موزعة على ولايات: سطيف والمسيلة وأم البواقي.

3- الفضاء السمعي البصري في الجزائر بؤادر انفتاح جديدة بنوايا احتكار قديمة:

ليس الغريب أن تكون الجزائر، من الدول السبّاقة في العالم الثالث والعالم العربي إلى المبادرة إلى فتح قطاع السمعي البصري للمنافسة الخاصة، ولكن الغريب أن تتخلف عن هذا المسعى وتراجع عنه وتصطف في الرفوف الأخيرة للدول المتخلفة الراضة للانفتاح السمعي البصري. إذ تشير بعض الأبحاث والدراسات، إلى تنامي الوعي بالأهمية الإستراتيجية، لتحرير الصوت والصورة منذ تنامي الوعي بضرورة التحول والانتقال الديمقراطي للجزائر، من دولة تنتهج النهج الاشتراكي إلى دولة تنتهج النهج الديمقراطي؛ في إطار النظام الليبرالي المستثمر في الطاقات الكامنة الفردية والجماعية، من أجل الإسراع في بناء الدولة والمجتمع المأمولين، وفقا لهندسة بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، وتداركا لقرن وثلاثين سنة من التدمير الفرنسي، والهدر المنهجي لمقدرات الدولة في إطار التصور الضيق للحزب الواحد، وفي ظل فشل مساعي البناء ومأسسة الدولة الوطنية.

ولقد ظهرت البؤادر الأولى للانفتاح السمعي البصري في الجزائر، تزامنا مع إقرار الانفتاح السمعي البصري في فرنسا سنة 1982 وتجسيده فعليا سنة 1986.

ويرى جزء من العقل العلمي أن التهافت الكبير لرجال المال، على إنشاء مقاولات إعلامية لا يؤشر على الانفتاح الإعلامي في المجال السمعي البصري، يفضي إلى تعددية إعلامية حقيقية، تعيد للحقيقة سلطتها وللجمهور الجزائري المتعطش لها، حقه في إعلام حقيقي كامل وموضوعي كما نصت عليه مختلف قوانين الإعلام وأكد عليه التعديل الدستوري الأخير، الذي دستر حق المواطن في المعلومة وإنما هذا التهافت يؤشر لاحتكار جديد، تمارسه الأوليغارشية المالية المتحالفة مع بعض رجالات السلطة السياسية وحلفائها من الصحفيين والإعلاميين. وبالتالي فتهافت الخواص للاستثمار في المجال السمعي البصري يهدف لتنازع النفوذ السياسي والمالي، وليس التنافس على تقديم الخدمة

العمومية وتحسين صورة الجزائر في الداخل والخارج. باعتباره رهانا أساسيا للسلطات العمومية. التي تعترف بحالة الفوضى التي يعيشها الفضاء الاتصالي عامة والمشهد السمعي البصري خاصة.

لكن يتضح للمتأمل في مسارات السياسة الاتصالية العمومية، مفارقة التناقض بين الأهداف المسطرة والأساليب المنتهجة والآليات المطبقة. فقد صرح وزير الاتصال عمار بلحيمر ووزراء سابقون، في الكثير من المناسبات عزم الحكومة تحقيق إصلاحات شاملة لقطاع الاعلام، بهدف تحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا. لكن وبدل اعتماد المقاربة بالكفاءات، المرتكزة على التشاركية والتكوين المستمر والنوعي لضمان الانضباط الذاتي، يرافع بلحيمر للمقاربة العقابية، مؤكدا على " أهمية وضع الضوابط القانونية والتدابير العقابية الكفيلة بإنهاء حالات الفوضى، وسد الفراغات القانونية التي استغلتها قنوات خاصة توجد مقراتها الاجتماعية خارج حدود الوطن، وتخضع بالتالي للقانون الأجنبي رغم ممارسة نشاطها داخل الجزائر وتوجيه برامجها، للجمهور الجزائري وتوظيف يد عاملة جزائرية. والضوابط التي تهدف إلى تنظيم وترشيد النفقات وتتبع مسار المعاملات المالية والجبائية المرتبطة بالنشاط السمعي البصري وتلك التي تسمح بالتصدي للممارسات غير القانونية كخلق لوبيات جديدة تخضع لنفوذ المال إلى جانب التجاوزات الخطيرة الأخرى مثل المساومات والابتزاز والمساس بحرمة الحياة الخاصة.¹⁴

هذا التوجه الأحادي الذي تخوضه السلطة منفردة، في سبيل تحقيق الإصلاح الشامل خاصة في المجال السمعي البصري، أفضى واقعيا إلى تمييع المشهد الإعلامي وتعميم الرداءة والتضحية بالأخلاقيات والمعايير المهنية. مما يجعل العقل العلمي متشائما اتجاه هذا المسعى الذي يقصيه، فالتنافس المعلن عنه ظاهريا، والذي يترجمه التهافت على إنشاء القنوات التلفزيونية الخاصة، يخفي ظاهرة أكبر من الاستهداف المركز للأرباح المادية، والتنافس على سوق الإشهار الوطني، الذي يكتنز ثروات طائلة كامنة ولو أن السلطة السياسية لم تفصح بعد عن الأرقام الحقيقية للكتل المالية التي يتم تداولها في السوق الإشهارية الوطنية التي تتضاعف سنويا. لكن يضمن أهدافا خفية تمتد إلى التنافس على الهيمنة على الرأي العام الوطني أو جزء منه، كألية للتغلغل لمناطق النفوذ ضمن النخب المتنافسة على الحكم. سيما وأننا نعيش عصر ثقافة الصورة، والتلفزيون هو الأداة الأكثر تمثيلا لهذه الثقافة صناعة الصورة بعائداتها الضخمة تتحكم اليوم في المشهد الثقافي عامة والإعلامي خصوصا.¹⁵

4-النخب الأكاديمية والإعلامية واتجاهاتها نحو الانفتاح السمعي البصري في الجزائر:

4-1-التشكيك في توفر إرادة سياسية في إقرار انفتاح حقيقي للإعلام السمعي البصري:

استمرت النخب الجزائرية عامة، والنخب الأكاديمية والإعلامية، في ابداء اتجاهات متباينة من الانفتاح السمعي البصري في الجزائر. وذلك بالتشكيك في نوايا السلطة السياسية في إقرار الانفتاح السمعي البصري الفعلي خارج الأطر التحكومية والرقابية التقليدية التي دأبت عليها السلطات الحاكمة.

وأبانت بعض الدراسات العلمية حول الفضاء الإعلامي السمعي البصري، غياب الإرادة السياسية لدى السلطات العمومية لإقرار انفتاح سمعي بصري حقيقي، يحقق التحول الثوري للمشهد الإعلامي من نقل الحقيقة من منظور السلطة، لنقل الحقيقة من منظور البناء الموضوعي والواقعي للحقيقة ومن منظور المواطنين، تجسيدا لواقعهم المجتمعي. وبالتالي الانتقال من نقل صوت السلطة للمواطن لنقل صوت المواطن للسلطة في اتجاهات تبادلية وتفاعلية. ويمكن استحضار الكثير من الشواهد حول هذا التردد والذي تتباين توصيفاته العلمية والإعلامية. تارة بالتخوف وتارة بالتردد وتارة بالممانعة.

ففي الدراسة الميدانية التي أجريتها، حول اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية لفتح قطاع السمعي البصري للمنافسة الخاصة، كشفت عن ارتفاع مؤشر التشكيك في نوايا السلطة السياسية في تحرير الإعلام السمعي البصري وتواصل وامتداد حنين الاحتكار، رغم السماوات المفتوحة التي تعرضها الأقمار الصناعية، والفضاءات اللامتناهية التي تدمج كل الأشكال التعبيرية بالصورة والصوت وقواعد البيانات المختلفة التي تعرضها شبكات التواصل الاجتماعي في الفضاء السيبراني الرقمي المفتوح.

فالسلمة السياسية لا تزال مترددة في تحرير الصورة والصوت، رغم التدفقات الهائلة والمتسارعة في البيئة الرقمية، وتحول المواطن البسيط لقائم بالاتصال، وبإمكانه ممارسة التدوين المكتوب والمرئي في كل الأوقات وخارج الأطر التقليدية، مع إمكانية تجاوز عوائق المكان والزمان مع الانفلات نسبيا من كل أشكال الرقابة السلطوية التقليدية.

إذ يتضح لنا من مؤشرات الدراسة الميدانية، والخاصة باتجاهات النخب الأكاديمية نحو عبارة "توجد إرادة لدى السلطة السياسية في فتح قطاع السمعي البصري للمنافسة الخاصة"، أن 28.82 بالمائة غير موافقين على العبارة، ونفس النسبة أي 28.82 بالمائة أبدوا اتجاهها مترددا اتجاه العبارة. بينما وافق عليها 27.94 بالمائة من العينة، وأجاب بموافق جدا 6.55 بالمائة، وأجاب 7.86 بالمائة بغير موافق أبدا ولقد بلغ متوسط شدة اتجاه النخب الأكاديمية والإعلامية نحو عبارة، توجد إرادة لدى السلطة السياسية بفتح قطاع السمعي البصري. 2.48 بالمائة، وهو اتجاه ضعيف. يؤكد المخاوف القديمة والجديدة للأكاديميين والصحفيين، من استمرار تمسك السلطة السياسية بخياراتها الاحتكارية للفضاء الإعلامي والاتصالي، كشكل من أشكال الهيمنة التحكومية في الفضاء العمومي، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

وهذا التخوف يتساقق مع آراء وأفكار الأكاديمي عبد العالي رزاق، الذي كتب مقالا سنة 2013 ينتقد فيه القانون الخاص بالنشاط السمعي، واعتبره قانون لمنع الاستثمار في السمعي البصري، "من يقرأ هذا القانون يتمعن يتبين له أنه لم يأت لتنظيم قطاع السمعي البصري وإنما لمنع الاستثمار فيه".¹⁶

كما توصلت دراسة علمية منجزة حول الاستثمار في القطاع السمعي البصري، لتأكيد هذا الطرح فرغم اعتراف المشرع بحرية الاستثمار في هذا المجال، واستحدث سلطة كهيئة مشرفة على فتح المبادرة للقطاع الخاص، إلا أن هناك بعض القيود التي فرضها المشرع، كالحصول على رخصة وجعل السلطة التنفيذية هي السلطة المانحة، بينما اكتفى المشرع بمنح سلطة الضبط صلاحية التحضير لمنح الرخصة ودراسة الملفات و إبرام الاتفاقيات مع المستفيد من إنشاء خدمة سمعية بصرية. لكن وبالمقابل أعطاهم صلاحيات واسعة للرقابة والعقاب للمخالفين للنصوص القانونية المنظمة للقطاع.¹⁷

مضيفا أن "صار وجود هذه الباقية من القنوات الفضائية أمرا واقعا مما أدى بوزارة الاتصال إلى منح مجموعة منها رخصا مؤقتة كوكالات اجنبية" تنشط في الجزائر بالرغم من ان بعضها فرضت وجودها في الشارع الجزائري". بمعنى أصبح لها وجود ومتابعين وتأثير في الجماهير الجزائرية.

4-2- التحفظ على تهافت رجال المال على الاستثمار في الحقل السمعي البصري

تبدي الكثير من النخب الأكاديمية والإعلامية في الجزائر، تحفظاتها على استقطاب المجال السمعي البصري للاستثمارات القادمة من القطاعات غير الثقافية، والبعيدة عن التخصص العلمي والإعلامي وكان البروفيسور براهيم براهيم رحمه الله، أول من حذر من ظاهرة التمرکز السياسي والمالي لوسائل الإعلام، كما حدث في الكثير من التجارب الغربية، خاصة في أمريكا وأوروبا التي انفلتت من التأطير القانوني والتشريعي، باعتبار أن البيئة الاستثمارية مفتوحة على المنافسة الحرة.

ويترجم هذا التردد والممانعة، المخاوف من تمييع المشهد الإعلامي السمعي البصري، وهو ما يعكسه الاتجاه القوي للنخب الأكاديمية والإعلامية، لاشتراط حيازة الشهادة الجامعية ومراكمة الخبرة المهنية كشرط منطقية وضرورية، للسماح باقتحام مجال الاستثمار في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي كمفتاح للحصول على رخصة لإنشاء قناة تلفزيونية أو إذاعية.

إذ توضح من المعطيات الإحصائية المستقاة من الدراسة الكمية، الاتجاه الإيجابي القوي نحو عبارة ضرورة حيازة الشهادة الجامعية والخبرة المهنية ضمن شروط إنشاء قناة تلفزيونية. بحيث وافق وبشدة 79.76 بالمائة من المبحوثين على العبارة، وأجاب 16.19 بالمائة بموافق. بينما أجاب 2.85 بالمائة بمتردد، في حين أجاب بغير موافق 0.47 بالمائة، وأجاب بغير موافق أبدا ب0.71 بالمائة.

وبلغ متوسط شدة الاتجاه 4.56 بالمائة، وهو اتجاه قوي. يؤكد وعي وإدراك النخب الأكاديمية والإعلامية بمخاطر تملك واستحواد رجال المال والأعمال للقنوات التلفزيونية، كمقدمة للاستحواد وتملك المشهد الإعلامي، وما يترتب عنه من مخاطر التلاعب بعقول الجماهير، وتكريس النزعة الربحية للمؤسسات الإعلامية، مقابل التضحية بالخدمة العمومية. ولقد أفصح المشهد الإعلامي عن تجاوزات متعددة وانتهاك لآداب وأخلاقيات المهنة، بسبب النزعة التجارية التي سيطرت على بؤادر الانفتاح الإعلامي السمعي البصري في مراحل الأولى. حيث شهد رجال المال والأعمال تهاوتا لإنشاء قنوات تلفزيونية، للاستحواد على نصيبهم من السوق التي بدأت تبعث بمؤشرات للتنافس الحر.

ولقد حذر الأكاديمي رضوان بوجمعة من مخاطر استحواد الأوليغارشية المالية المتحالفة مع العصب السياسية، على الفضاء الإعلامي، وتكريسه لخدمة مصالحهم المتضاربة على حساب المصلحة العامة والبناء المؤسساتي للدولة وبما يضمن الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي.¹⁸

وحذرت الكثير من البحوث والدراسات، من مخاطر تشكل الاحتكارات الكبرى التي تقودها الشركات المالية والاقتصادية الكبرى، ويعتبر رواد مدرسة فرنكفورت من الاتجاهات البحثية البارزة التي شخصت مخاطر هذه الاحتكارات الجديدة، التي تقودها اللوبيات المالية المرتبطة بشبكات المصالح السياسية والعسكرية، التي تتحكم في الصناعة الإعلامية من منظور إعادة إنتاج نظام الهيمنة القائم.

ويعتبر بيير بورديو، من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين، فضحا لكل أشكال العنف الرمزي الممارس بالتلفزيون. وفي معرض حديثه عن أشكال الرقابة، التي تفرض على الأشخاص الذين يتم دعوتهم للحضور للبرامج التلفزيونية، والشروط المسبقة لاحتيمية خضوعهم للأعراف السياسية السائدة بشكل واع أو غير واع عبر الرقابة الذاتية، ودون الحاجة إلى تنبيههم إلى ضرورة مراعاة النظام. يوجه بورديو الاهتمام للرقابة الاقتصادية أيضا. قائلا "من الحقيقي كذلك القول بان الذي يمارس الضغط على التلفزيون هو المحدد الاقتصادي كذلك. هذا يعني أنه لا يمكن السعي لقول شيء عبر التلفزيون غير ذلك الذي تحدد مسبقا، من قبل أولئك الذين يمتلكون هذه المحددات. أي من قبل المعلنين، ومن قبل الدولة التي تمنح الدعم. كذلك عندما يتعلق الأمر بإحدى القنوات التلفزيونية، إذا لم نعرف اسم المالك ونصيب كل من المعلنين في الميزانية، وقيمة الدعم الذي تقدمه الدولة لا يمكن فهم الشيء الكثير وفي تصوره هنا تكمن الأشياء الكبيرة والفضة، التي يمكن أن يدركها النقد الأكثر بساطة، لكنها تخفي الآليات المجهولة والخفية، التي من خلالها تمارس الرقابة على كل المستويات والتي تجعل من التلفزيون أداة هائلة للحفاظ على النظام الرمزي.¹⁹

والأكثر من هذا يعبر الأكاديميون والصحفيون عن إدراكهم للمخاطر التي قد تنجم عن المنح العشوائي لرخص إنشاء خدمات سمعية بصرية، وما يترتب عنه مستقبلا من عواقب وخيمة على العقل الجمعي والنسيج المجتمعي والممارسة المهنية بشكل أساسي.

إذن هناك نوع من الاتجاه المثالي النخبوي للفضاء الإعلامي، الرافض لإخضاعه لمنطق السوق الذي تتنازعه الربحية على حساب الخدمة العمومية بشقيها المجتمعي والمؤسساتي للدولة. وهذا ما يجعل من الأكاديميين يتحفظون على اقبال رجال المال والأعمال على هذا المجال الحيوي والاستراتيجي خاصة وأن الراهن الجزائري بتجليات تناقضاته، يقتضي تحرير الوعي الجمعي وتحرير العقول لتندمج ضمن مقاربة مأسسة الدولة، وليس تحريرها من الاحتكار الحكومي وتسليمها للاحتكارات المالية، التي ستكون أكثر فتكا وتدميرا للفرد وللنسيج الاجتماعي والأمن الثقافي الوطني.

4-3- المخاطر والتهديدات الناجمة عن التلفزيونات الربحية والتجارية

ييدي الأكاديميون والصحفيون، تخوفا كبيرا وقلقا عميقا اتجاه الاستثمار الربحي والتجاري في قطاع هام كقطاع الإعلام التلفزيوني، باعتباره من أهم الماكينات الجماهيرية لهندسة الوعي الجمعي.

ويمكن قراءة واستنباط ذلك من خلال معطيات الدراسة الميدانية، إذ أجاب 49.87 بالمائة بموافق جدا على عبارة، انصراف وتوجه الرأسمال الخاص للاستثمار في التلفزيونات الربحية والتجارية خطر حقيقي يهدد قيم المجتمع وثقافته. وأجاب بموافق 40.92 بالمائة على العبارة. وتردد 5.37 بالمائة بينما نسبة ضئيلة تقدر بـ 2.55 بالمائة لم توافق على العبارة، وأجاب 1.27 بالمائة بغير موافق أبدا.

وبلغ متوسط شدة الاتجاه 4.25، نحو عبارة انصراف الرأسمال الخاص للاستثمار في التلفزيونات الربحية والتجارية خطر حقيقي يهدد قيم المجتمع.

وهذا يؤكد التحذيرات المتكررة التي أطلقها الكثير من الأكاديميين والباحثين، سواء في دراساتهم العلمية المنجزة، أو في تفاعلاتهم اليومية مع الحياة العامة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. فقد عبر الكثير من الأكاديميين عن قلقهم من النزعة التجارية والربحية للإعلام التلفزيوني الخاص، الذي يجنح نحو مجارة قيم السوق باعتماد الاثارة والتهريج والمتاجرة في محن الجزائريين، بشكل يشكل مخاطر وتهديدات حقيقية للأمن الثقافي الوطني، وتفكيك البنية القيمية والنسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري. وتعتبر قضية اغتيال الشاب جمال بن إسماعيل من القضايا التي أثارت جدلا كبيرا، وكادت تحرف وسائل الاعلام المختلفة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي النقاش عن مساره العقلاني الجامع للجزائريين، والرافض لكل المناورات المستهدفة المساس بالوحدة الوطنية. ولقد سارعت سلطة ضبط السمعي البصري، لإصدار بيان بتجنب نشر خطابات الكراهية، وتجنب نشر مشاهد

العنف، خاصة مشاهد التنكيل بجثة الضحية المغدور به. وأمرت سلطة الضبط السمعي البصري بوقف بث قناة البلاد لمدة أسبوع كامل بسبب إعادة بث لصور ومشاهد العنف التي طبعت مسرح الجريمة.

وكان الأكاديميون والصحفيون، أفصحوا عن تصورهم القاضي بأن القنوات الخاصة تستهدف الربح على حساب المهنية. وهذا ما يتضح، من خلال المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية أن الأكاديميين والصحفيين يتجهون للموافقة والموافقة بشدة على عبارة أن القنوات التلفزيونية الخاصة تستهدف الربح على حساب المهنية. إذ أجاب 44.80 بالمائة بموافق، وأجاب 42.34 بالمائة بموافق جدا على العبارة. وتردد 8.19 بالمائة. بينما أجاب بغير موافق 3.82 بالمائة فقط، وتكاد تنعدم فئة من أجاب بغير موافق أبدا والمقدرة ب0.81 بالمائة.

وبلغ متوسط شدة اتجاه النخب الأكاديمية والإعلامية نحو عبارة أن القنوات التلفزيونية الخاصة تستهدف الربح على حساب المهنية 3.97. وهو اتجاه قوي نحو العبارة. وهذا يؤكد المخاوف التي عبر عنها الكثير من الباحثين الأكاديميين وكذا الصحفيين، وهم يتعقبون تجربة الميلاد المتعثر للقنوات التلفزيونية، العاجزة عن مواكبة التحولات العميقة للإعلام السمعي البصري، فنيا وتقنيا ومهنيا وتعيش حالة من الروتين والرتابة، وما ينجم عن هذا الستاتيكو من تضييع المزيد من الوقت للتوطين القانوني لها، للانتقال نحو توطين المهنية، وتحديث أساليب عملها ومهارات ممارستها، التي لم تخرج عن التجريب وإعادة إنتاج التجريب دون مراعاة متطلبات الجماهير، التي أصبحت أكثر إدراكا لمخاطر التضليل الإعلامي الناجم عن غياب الاستقلالية؛ بسبب التبعية لمراكز صناعة القرار أو مقربة منها.

مما يحول دون خوض المعارك الحقيقية، المتمثلة في إثبات الوجود مهنيا وانتزاع مكان ضمن العقل الجماهيري، الذي أصبح يتحكم من الأداء الهزيل للإعلام التلفزيوني، سيما الذي بادر إلى إنشائه الخواص. إذ يكفي إلقاء نظرة فاحصة للبنى النصية التفاعلية للجماهير الجزائري، مع المواقع الالكترونية أو صفحات هذه القنوات التلفزيونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، للوقوف على حجم التدمير والسخط الجماهيري على الأداء الرديء والهزيل لهذه القنوات التلفزيونية. بل وينحرف أحيانا النقد للسب والتجريح وممارسة التنمر، حتى على الصحفيين وتخوينهم بسبب انخراطهم في ابتذال التلاعب بعقولهم.

وفي هذا الاتجاه يجب التأكيد، على ضرورة الانتباه لصفارات الإنذار التي تطلقها النخب الأكاديمية والإعلامية، والتي ترفع لضرورة الإسراع إلى إنقاذ الفضاء الاتصالي، من مخاطر التمييع والانهار.

وهذا ما توصلت إليه مؤشرات الدراسة الميدانية، التي توضح الاتجاه القوي نحو عبارة أن الانفتاح السمعي البصري بشكله الحالي، سيزيد من تمييع الممارسة الإعلامية في الجزائر. إذ بينت معطيات الدراسة الكمية أن النخب الأكاديمية والإعلامية، وافقت وبنسبة 58.04 بالمائة على العبارة، الانفتاح

السمعي البصري بشكله الحالي سيزيد من تمييع الممارسة الإعلامية في الجزائر. ووافق جدا 7.88 بالمائة، وأجاب 24.60 بالمائة بمتردد. بينما أجاب بغير موافق 9.46 بالمائة من المبحوثين الممثلين للنخب الأكاديمية والإعلامية. وبلغ متوسط شدة الاتجاه 3.44، وهو اتجاه قوي نحو العبارة. مما يؤكد حالة عدم الرضا عن أداء التلفزيونية الخاصة، والتي تغرق في الرداءة والابتذال والإثارة الفضائحية والتهويل والتهريج الاستعراضية. وقلة البرامج الجادة، التي توسع المدارك الفكرية وتشجع التعايش الثقافي، من خلال برامج ثقافية وفكرية تبني الإنسان وتشجع الذكاء الجمعي.

تحيلنا إجابات المبحوثين الممثلين للنخب الأكاديمية والإعلامية عينة الدراسة، إلى أن مخاوفهم من تمييع المشهد الإعلامي، كانت مشروعة ومنطلقة من مؤشرات واقعية. والمشهد الإعلامي اليوم يترجم هذه المخاوف نتيجة لتجليات العبث، والتخلي عن المعايير المهنية، ومجارة بورصة الاستهلاك المكثف للمتعة السوقية تحت ذريعة تلبية الطلب المتزايد على البرامج الترفيهية والحصص المبتذلة.

4-4- مستويات الحرية بعد تجربة الانفتاح الإعلام السمعي البصري

تذهب بعض الأطروحات، سيما المتماهية مع اتجاه السلطة السياسية لاعتبار الجزائر، من الدول الرائدة في مجال الحريات العمومية والإعلامية في المنطقة العربية. وتعتبر هذه الحريات من المكاسب الهامة لتضحيات الشعب الجزائري، وتتويجا للانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988. لكن وبالمقابل يرى آخرون أن هذا المكسب شهد انكماشاً رهيباً، بسبب استمرار تراجع هوامش الحرية الصحفية والإعلامية، منذ بداية الأزمة الأمنية التي أعقبت وقف المسار الانتخابي مطلع تسعينات القرن الماضي. وتشهد في الوقت الراهن، تراجعاً رهيباً وانكماشاً غير مسبوق، رغم المتنافس الظرفي للصحافة والصحفيين خلال الأيام التي تخللت المسيرات العشر الأولى للحراك الشعبي. ليتكسر بعدها الانغلاق الإعلامي بشكل غير مسبوق، يجد تبريره لدى السلطة الحاكمة، في استكمال مسار البناء الدستوري كأولوية قبل إطلاق الحريات المكرسة دستورياً.

وتبين المعطيات الإحصائية أن النخب العلمية والإعلامية، تبدي نوع من القبول والرضا بخصوص مستويات الحرية المتاحة في القنوات التلفزيونية الخاصة، إذ أجاب 55.62 بالمائة بموافق على عبارة مستويات الحرية في القنوات التلفزيونية الخاصة مقبولة. وأجاب 11.58 بالمائة بموافق جدا. بينما تردد 15.89 بالمائة، وأجاب 15.23 بالمائة بغير موافق، و 1.66 بالمائة بغير موافق أبداً. وبلغ متوسط شدة الاتجاه 3.28، وهو اتجاه قوي.

لكن يبدو أن هذه الحرية لم تسر في الاتجاه الذي تريده السلطة السياسية، وأن تفاؤل النخب العلمية والإعلامية، كان عمره قصير وسرعان ما اصطدم، بإرادة عدم التنازل عن مزيد من المساحات في الفضاء الإعلامي والاتصالي، خشية من تضييع آليات التحكم في الرأي العام والسيطرة على الفضاء

العمومي؛ فظاهريا تدفع السلطة السياسية، بمؤشرات التعدد الإعلامي والتنوع في الفضاءات التعبيرية لكن ميدانيا تتراجع هذه الحريات وتتقلص المساحات التعبيرية، عن الآراء والأفكار التي تتعارض مع التوجهات والمواقف المتصلة للسلطة السياسية.

وفي هذا السياق تجمع الأسرة الإعلامية، حول تراجع المكاسب المحققة، في مجال الحريات العمومية والإعلامية، رغم أن القوانين المستحدثة لمواكبة التحولات التكنولوجية والاتصالية والسوسيوقافية، ترفع من سقف الحرية، وراجعت بعض العقوبات التي تحول دون تجسيد التعبير الدستوري عن الحريات الصحفية والإعلامية، كتكريس حرية الوصول لمصادر المعلومات كحق دستوري. لكن ظلت النصوص القانونية تحاكي عوالم المثل المجسدة في الدول الديموقراطية الكبرى، لكن ينفىها واقع الممارسة المهنية الذي يتجه من السيئ إلى الأسوأ، بسبب تقلص هامش الحريات.

أما بخصوص التشريعات الحالية، ومدى تشجيعها للحريات والابداع والانفتاح الإعلامي الحقيقي يتضح من خلال المعطيات الإحصائية، أن النخب الأكاديمية والإعلامية، غير متحمسة كثيرا لمستويات الحرية المعبر عنها في التشريعات الإعلامية الجزائرية، بما فيها القوانين المستحدثة (2012) و (2014) وكأنها تدرك أن المشكل لم يكن يوما في سن القوانين، بقدر ما يكمن في تطبيق القوانين واحترامها.

ولقد وافق 36.8 بالمائة على عبارة التشريعات الإعلامية الموجودة تشجع على الحرية والابداع والانفتاح الإعلامي الحقيقي. وأجاب بموافق جدا 2 بالمائة. بينما أجاز 33.6 بالمائة بمتردد. ولم يوافق على العبارة 23.2 بالمائة، وأجاب بغير موافق أبدا 4.4 بالمائة. وبلغ متوسط شدة الاتجاه نحو العبارة 2.71 بالمائة وهو اتجاه ضعيف نسبيا.

إن هذا الطرح يتساق مع أفكار الباحث رشيد خضير، في دراسته حول حرية النشاط السمعي البصري والضمانات القانونية لاستقلالية سلطة الضبط في ظل التشريع الجزائري، إذ لاحظ أن كثرة المحظورات التي تتضمنها القوانين والمراسيم التنفيذية، قد تعيق حرية الاعلام، وقد تتحول إلى سيف فوق رقاب الصحفيين، ومطية لملاحقة الإعلاميين والتضييق على القنوات والمؤسسات الإعلامية.²⁰

تحيلنا هذه المعطيات والأفكار، إلى ما عبر عنه الأكاديميون والصحفيون سابقا، وتسجيل طرحهم المتحفظ على مستويات الحرية في المشهد الإعلامي الجزائري.

4-5-مسألة الإنتاج وتنوع الشبكة البرمجية الوطنية بعد الانفتاح السمعي البصري

انتظر الجزائريون بمختلف فئاتهم سواء النخب أو الجماهير عامة، مطولا الانفتاح السمعي البصري لضمان الانتقال من ديمومة الصوت الأحادي المكرس لصوت السلطة، للمرور للتعددية الإعلامية

المكرسة للأصوات المتعددة في الفضاء المجتمعي، سواء من الناحية الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية ولقد تحول النقد للانغلاق الإعلامي، من طابعه النخبوي ليكتسي الطابع الجماهيري، خاصة مع تجليات وتمظهرات البيئة الاتصالية الرقمية. ويمكن الوقوف على مستويات الغضب الجماهيري عن أداء المؤسسات الإعلامية، بمجرد تصفح تفاعلات الجماهير مع مضامين ومحتويات هذه القنوات التلفزيونية عبر مواقعها وصفحاتها عبر الأنترنت. وكان الكثير من رواد شبكات التواصل الاجتماعي ينتقدون الفضاء الإعلامي البصري، ويحنون بأسلوب تهكمي بالعودة لزمان ما يسمونه زمن اليتيمة، كتوصيف للتلفزيون العمومي الوحيد، ليصفوا الوضع بأنه "انتقلنا من اليتيمة لدار أيتام". وهذا تعبير عن النمطية التي تطبع الممارسة الإعلامية التي استقرت عند القوالب الجاهزة والجامعة دون مواكبة للرقميات المتسارعة. فأصبح الكلام عن الابداع والمهنية والمواكبة للتسارع ضرب من الفلسفة

وأوضحت المعطيات الإحصائية الخاصة، باتجاه الأكاديميين والصحفيين نحو عبارة هناك تنوع وثراء في الشبكة البرمجية للقنوات التلفزيونية الخاصة، أنه فيه نوع من الاعتراف بهذا التنوع البرامجي والتعدد النسبي في الآراء والأفكار، المغذية للنقاش العمومي في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. إذ أجاب الأغلبية ويمثلون 56.11 بالمائة بموافق على العبارة. فيما انعدمت نسب الموافقين جدا على العبارة، وتردد 21.58 بالمائة. بالمقابل أجاب بغير موافق 20.86 بالمائة و1.43 بالمائة بغير موافق أبدا. وبلغ متوسط شدة الاتجاه نحو العبارة 3.02 وهو اتجاه قوي نسبيا نحو العبارة التي مفادها أن، هناك تنوع وثراء في الشبكة البرمجية للقنوات التلفزيونية الخاصة القنوات التلفزيونية الخاصة، والتي نجحت بهذا التنوع في استرجاع فئات كثيرة من المشاهدين من القنوات التلفزيونية الأجنبية كما اتضح لنا سابقا.

لكن الفكر العلمي، يؤكد أن الحقيقة المصادرة والتي يتم التلاعب بعقول الجماهير عبر توظيفها، هي الإيهام بإعداد شبكة برامجية متنوعة، تستجيب لتلبية رغبات واحتياجات الجماهير بصيغتها التعددية

والحقيقة أن البرمجة تخضع للقوى المهيمنة، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وما يقوم به التلفزيون هو إعادة إنتاج لهذه الأنساق المهيمنة، بفرض ثقافة المركز كنزعة متسيدة للمشهد بينما الاهتمام بالثقافة الهامشية، يكون من منطلق الإثارة وتوجيه الاهتمام عن القضايا الجوهرية التي تبني الوعي الحقيقي بالعدل والمساواة والحقوق والحريات، والتكريس الفعلي للممارسة الديمقراطية.

هذا الطرح العلمي تدعمه دراسات واتجاهات فكرية غربية. وأكدها بيير بورديو الذي يفضح أساليب المؤسسات التلفزيونية المقاومة للمنطق العلمي وللتحليل السوسولوجي. "إنني أريد إذن تفكيك سلسلة من الآليات التي تثبت أن التلفزيون، يمارس نوعا من العنف الرمزي المفسد والمؤذي بشكل

خاص. العنف الرمزي هو عنف يمارس بتواطؤ ضمني، من قبل هؤلاء الذي يخضعون له وأولئك الذين يمارسونه بالقدر الذي، يكون فيه أولئك كما هؤلاء غير واعين ممارسة هذا العنف أو الخضوع له فالأحداث المتفرقة التي كانت دائما المرعى المفضل لصحافة الاثارة، الدم، الجنس، الدراما والجريمة..(وكل أشكال الإعلام الفضائحي) كانت دائما تسوق جيدا وتتربع على عرش جذب المشاهدين وتتصدر الفقرات الأولى من افتتاحيات نشرات الأخبار التلفزيونية... لكن الأحداث المتفرقة هي أيضا الأحداث التي تتسبب في توجيه الأنظار وتلهي المشاهدين.²¹

ويمكن ملامسة هذا الجنوح من الدجل الإعلامي، في الكثير من جوانب النشاط الإعلامي في الفضاء الإعلامي التلفزيوني الجزائري خاصة القنوات الخاصة. ويمكن استحضار مجموعة من المشاهد التي كانت محل سخرية جماهيرية، كتوظيف التهريج في الاستقطاب نحو الخطاب الديني والاعتماد على الاثارة في تضخيم الوقائع الاجتماعية، كشكل من أشكال السخرية والاستغناء الجماعي، كصور التيس الحلوب، والرجل الذي ينبجس العسل من يديه، وتجزئى الواقع بتسليط الأضواء وتخصيص حزمة من الفواصل الزمنية لاستعرض حالات من مظاهر البؤس الاجتماعي.

وتزداد حالات الاستثمار في الاثارة والتضليل خلال فترات الأزمات، كما شهدتها فترة الأزمة الصحية توجيه الرأي العام، نحو ممارسات أقرب منها للدجل، للإعلام العلمي الصادق والموضوعي والهادف كإيهام الناس أن (الشمة) علاج لل كورونا كوفيد19 عبر بلاطو الشروق تي في، واستضافة من هب ودب بتصويره خبير ومحلل استراتيجي، وإقحامهم في كل المجالات، وكأنهم موسوعيين، يتكلمون في كل شئ دون ان يفقهوا شيئا وفي أي مجال.

ولقد شهدت أزمة الحرائق المهولة التي مست مختلف ربوع الوطن، وتضررت منها ولايات تيزي وزو وبجاية وجيجل وخنشلة بشكل كبير، إذ تحولت كاميرات القنوات التلفزيونية، للاستهلاك المفرط للمعلومات الرسمية والجهد الرسمي، الذي يؤكد على توفير كل الدعم والامكانيات المادية والمعنوية لإخماد الحرائق والتكفل التام بكل المتضررين وتعويضهم. والأكثر من هذا غرقت الكثير من البلاطوهات لمعظم القنوات التلفزيونية في حصص الطبخ والإشهارات الساذجة التي تمتد بشكل عبثي فضائحي على مساحات واسعة من الزمن الحقيقي، الذي تلتهمه كثافة معلوماتية ساذجة، تغرق حقيقة الوضع في صناعة إعلامية متنكرة للحقيقة، وللوضع الواقعي الذي يشهد أزمة متعددة الأبعاد.

ولقد أبانت الأزمة الصحية العالمية ومخلفات وباء كورونا الفتاك، حالات من التيه والعجز المزمّن في استقاء ونشر وتداول المعلومة العلمية الصحيحة وذات المصادقية، مما أنتج فشلا ذريعا في التحسيس والتوعية وانتكاسة فادحة في الاقناع بالطروحات العلمية. ففي الوقت الذي تجتهد القوى العظمى لاكتشاف اللقاح وتقبل شعوب العالم على التلقيح، كانت فئات من رواد شبكات التواصل الاجتماعي

تروج لإشاعات وأخبار كاذبة، حول ما يسببه من مضاعفات خطيرة وأمراض مزمنة كالعقم، واحتواء اللقاح على شريحة للتجسس، بدعوى التصديق الأجسام المعدنية في موضع اللقاح؟! وهذا الدجل دفع العالم الجزائري بلقاسم حبة، للظهور في بث حي عبر صفحته الفايسبوكية ينفي هذه الأكاذيب مؤكدا تلقيه اللقاح. ويمكن هنا استحضار منشور فايسبوكي للباحث الأكاديمي رقاب محمد، والذي عنوانه "أزمة اللايقين" قائلا فيه "حيث يتسيد الدجل وتتضخم الخرافة يتم إذلال العلم.. وتصبح معركة الإقناع صعبة في ظل انحياز الشبكات الرقمية لصناعة الخوف، هكذا هو حديث أوروبا في ظل معضلة إيجاد التفسير الذي يولد التدافع على اللقاح.. في الجانب المظلم من الأرض اكتسب الحديث عن زرع شريحة في اللقاح أو التطوع من خلال الجرعة، المشروعية المجتمعية بشكل يكاد أن يكون مطلقا هكذا تكون ضريبة الإنكار وإشاعة وهم التحكم.. زمن اللايقين يتمدد وقد يطول في الدول ذات الغويا السياسية لتزداد معه معدلات الخسارة وتتفاقم به مؤشرات الانهيار، كل الخوف أن يؤسس للخرافة والدجل في زمن الوباء، أرضية للنقاش ومساحة للتداول، كتنفيس وتسييس".²²

فهذه التعددية في القنوات التلفزيونية الخاصة، وبدلا من أن تتكامل في تغطية مختلف جوانب الحقيقة، تغرق الحقيقة وتجزئ الواقع الميداني، لركام من التفاهات والتضليل، لحجب الحقيقة وخلق الاضطراب والتشويش على المتلقي، بزرع الفوضى في اليقين والحيلولة دون فهم ما يحدث. وتجسد هذا الإغراق للحقيقة في زكام التضليل والضبابية، في الكثير من الوقائع والأحداث التي تشهدها الجزائر خاصة أوقات الأزمات. والتي تشهد استقطابات تجنح أحيانا نحو العنف وما يمكن تسميته البربرية الالكترونية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي في البيئة الاتصالية الرقمية.

إن جزء من العمل الرمزي للتلفزيون، على مستوى المعلومات مثلا يتمثل في جذب الانتباه نحو أحداث تتميز بانها تهم كل الناس، لكن بشرط أن تأخذ شكلا لا يمس أي شيء ذو أهمية. خاصة وأن التلفزيون يتمتع بامتلاك نوع من الاحتكار للحدث بدلا من تكوين العقول، والحال أنه بالتركيز على الأحداث المتفرقة، يتم إحلال الوقت النادر بزمن فارغ، بلا شيء (بلا ثمن) أو تقريبا لا شيء. بتجنب المعلومات الملائمة التي يجب أن يمتلكها المواطن كي يمارس حقوقه الديموقراطية.²³

ورغم وجوب الاعتراف بنجاح بعض التلفزيونات الجزائرية الخاصة، في استرجاع فئات هامة من الجماهير الجزائرية واستقطابها لمتابعة برامجها ومحتوياتها الجزائرية، إلا أن هذا الاسترجاع يتم خارج الأطر المهنية والأخلاقية، بسبب طغيان الاثارة والتهريج والتسطيح البرامجي، وكذا التقليد الأعمى لمختلف البرامج وقرصنتها دون مراعاة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. علاوة على البث المكثف للدعاية الاشهارية بمحتويات مبتذلة وعنيفة وأحيانا كاذبة؛ والأكثر من كل هذا سقوط الكثير

من القنوات في فضائح الاحتيال، بحرمان الصحفيين من حقوقهم المادية والمعنوية، والاحتيال على منتجي البرامج والممثلين والفنانين.^{24*}

4-6- النخب الأكاديمية والإعلامية واتجاهاتها نحو استرجاع الجماهير الجزائرية

يتفق الكثير من الأكاديميين، أن التحدي الذي نجحت فيه القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية هو التمكن من استرجاع فئات واسعة وجموع من الجماهير الجزائرية، التي كانت تتنافس على استقطابها الكثير من القنوات التلفزيونية الأجنبية، الغربية والعربية. ولقد سبق وأن حذر أكاديميون من مخاطر التصدير الجماعي للجماهير الجزائرية، لتصبح فريسة تتداول عليها الفضائيات الأجنبية.

وحذر الأكاديمي أحمد عظيمي، من مخاطر لجوء السلطة السياسية لشراء مساحات شهرية في وسائل الإعلام الأجنبية، لمخاطبة الرأي العام الجزائري، بسبب تفاقم أزمة الثقة، واستمرار التباعد والهوة بين السلطة السياسية والجماهير الجزائرية.²⁵ بسبب استمرار تدهور الخطاب الإعلامي، وبعده عن واقع الحياة العامة، لدرجة أصبح المواطنون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، يتكلمون عن أماني العيش في دولة نشرة الثامنة، كتعبير منهم عن بعد هذا الخطاب الإعلامي عن الواقع.

وبالرجوع للمعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية، والتي تكشف عن الاتجاه نحو عبارة، نجحت القنوات التلفزيونية الخاصة في استرجاع المشاهد الجزائري من القنوات الأجنبية. بينت معطيات الدراسة الميدانية أن النخب الأكاديمية والإعلامية، تتجه بقوة للموافقة على عبارة أن القنوات التلفزيونية الخاصة، نجحت في استرجاع المشاهدين الجزائريين من القنوات التلفزيونية الأجنبية، الغربية والعربية. إذا أجاب 62.66 بالمائة بموافق ويمثلون أغلبية المبحوثين، وأجاب 6.66 بالمائة بموافق جدا وتردد 15 بالمائة. بالمقابل لم يوافق على العبارة 14 بالمائة، ولم يوافق أبدا إلا 1.66 بالمائة. وقد بلغ متوسط شدة الاتجاه نحو العبارة 3.26 بالمائة وهو اتجاه قوي.

ويمكن فهم هذه الأرقام والمعطيات الإحصائية، بالرجوع لسياق تحولات الممارسة الإعلامية، حيث شكل الإعلام الأجنبي بشكله التقليدي، ملاذ الجزائريين للحصول على الرأي المخالف، واستقاء المعلومات والأطروحات المختلفة أو المتعارضة مع الأنساق المهيمنة القائمة، بأطرافها المصلحية المتعددة السياسية والمالية. وظل الإعلام الفرنسي يسيطر على الرأي العام الفرنكفوني المعارض سيما النخبوي، بل ظل الإعلام الفرنسي مصدر إلهام وتماهي حتى لأطراف فاعلة في السلطة المركزية وبعض النخب التقدمية. بينما ظل الرأي العام الشعبي، تتنازعه وسائل الإعلام العربية، سيما الإعلام الترفيهي والدرامي العربي المتمثل في قنوات أم بي سي، والقنوات الإخبارية العربية كشبكة الجزيرة وقناة العربية، وبعض القنوات الإخبارية الغربية الناطقة بالعربية، والتي استحدثتها الدول الكبرى لرعاية ومرافقة مصالحها في العالم العربي، كقناة فرانس 24 بالعربية، بي بي سي

البريطانية وقناة سي أن أن الأمريكية ، وقناة روسيا اليوم عربية، ودوتش ايفيلي الألمانية وقناة أر تي أر التركية.. إلخ

ويمكن ملاحظة هذا التحول في الفضاءات العامة، حيث عوض الحضور القوي لهذه القنوات خاصة في المقاهي كالجزيرة، وفرانس 24، والعربية، وأصبحت القنوات التلفزيونية الجزائرية والمستحدثة خارج الأطر القانونية، كمكاتب لقنوات تلفزيونية أجنبية والتي وصلت إلى حوالي 50 قناة تلفزيونية. تحظى بنسب مشاهدة معتبرة، وبينت سبور آراء معهد أيمار هذا التأميم والاستقطاب المكثف للجماهير الجزائرية. لكن سرعان ما أفل بريق الاعلام التلفزيوني الخاص الوطني، بسبب غياب المهنية وانخراطه في الأجندة الدعائية السلطوية بجناحيها السياسي والمالي.

وتزايدت الهوة بين الجماهير والقنوات التلفزيونية الخاصة، لتراكم الأخطاء المهنية وسيطرة الأجندة الربحية والتلاعب بالعقول. سيما في ظل سطوة الحضور القوي لشبكات التواصل الاجتماعي وصناعة المحتوى الرقمي، الذي أفرز بدائل إعلامية وإخبارية تفضح تقصير القنوات التلفزيونية الخاصة وأجندتها التضليلية والربحية، المتمظهرة في استمرار التعدي على البنى القيمية والثقافية الوطنية والتهديدات التي تفرزها للنسيج الاجتماعي والثقافي الوطنيين، ولقد تعرضت لنقد كبير وأحيانا متطرف من طرف النخب الأكاديمية والجماهير الشعبية، باعتبارها أصبحت تشكل خطرا على العقل الجمعي والوحدة الوطنية، وبالتالي تحولت من واجب البناء إلى ممارسة الهدم .

ومن بين التحديات التي كانت تواجهها القنوات التلفزيونية الخاصة، هو إعداد برامج وطنية في اتجاهها العام، وقد اشترط المشرع ضرورة تخصيص 60 بالمائة من البث للبرامج الوطنية. وفي هذا السياق كان الأكاديميون والصحفيون، أبدوا نوع من التفاؤل بإمكانية التزام الإعلام التلفزيوني الخاص بهذا الشرط، سيما وأن الجزائر دولة بحجم قارة وتمتلك موروثا ثقافيا وحضاريا ضاربا في التاريخ إضافة إلى الثراء والتنوع الذي يطبع جغرافيتها الطبيعية والبشرية.

حيث بينت المعطيات الإحصائية للدراسة الكمية، أن النخب الأكاديمية والإعلامية تتجه نحو الموافقة على عبارة القنوات التلفزيونية الخاصة، تستطيع الالتزام القانوني بتخصيص 60 بالمائة من البث للبرامج الوطنية. إذ أجاب 35.46 بالمائة بموافق. وأجاب 15.95 بالمائة بموافق بشدة. بينما أجاب بمتردد 29.78 بالمائة من المبحوثين الممثلين للنخب الأكاديمية والإعلامية. بينما أجاب بغير موافق 16.31 بالمائة و 2.48 بالمائة بغير موافق أبدا. وبلغ متوسط شدة الاتجاه 3.06. وهو اتجاه قوي نسبيا يعكس تفاؤل النخب العلمية والإعلامية بهذه القنوات التلفزيونية الخاصة، والتي أعطت منذ بدايات بثها مؤشرات جيدة توحى بمستقبل جيد للإعلام التلفزيوني، في حال توفر الإرادة السياسية التي تضمن بيئة صحية للممارسة الصحفية والإعلامية الحقيقية.

4-7- تفاقم أزمة انزياح الأخلاقيات المهنية بعد الانفتاح السمعي البصري

كشفت المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية، معارضة النخب العلمية والإعلامية لعبارة أن القنوات التلفزيونية الخاصة تلتزم بأخلاقيات المهنة. بحيث أجاب 49.03 بغير موافق على العبارة وتردد 31.73 بالمائة اتجاه العبارة، وأجاب بغير موافق أبدا 5.76 بالمائة. وبالمقابل تنعدم نسبة الموافقين بشدة على العبارة، ولم يوافق على العبارة إلا 13.46 بالمائة. ويمثل متوسط شدة الاتجاه نحو العبارة 2.08 وهو اتجاه ضعيف. ويعكس الاتجاه العام، الجماهيري والنخبوي العلمي والإعلامي الرفض لجنوح القنوات التلفزيونية نحو الإثارة والتهريج والرداءة، مقابل التخلي عن القيم المهنية المنتجة لإعلام حقيقي يقدم خدمة عمومية، أساسها الإعلام بدل التضليل والتثقيف بدل التنفيه والتوعية بدل التلاعب بالعقول، والنقاشات الحرة بدل الإيهام بمناقشات بيزنطية هامشية تغرق الحقيقة في الوهم.

وكانت الصحفية نايلة برحال، كتبت عبر صفحتها في الفايسبوك "أنا صحفية وغيورة على مهنتي يؤلمني أن تنحدر إلى هذا المستوى غير المسبوق، ويؤلمني أكثر لفظ جزء كبير من المجتمع اليوم لنا كصحفيين وصلت إلى حد التخوين.. أنا واقعية وأرى في بعض الأحكام على قسوتها جزء من الحقيقة الصحافة مهنة نبيلة تؤدي رسالة، تعتمد أساسا على الموضوعية والحياد والاستقلالية، لكن يجب الاعتراف أننا لم نضمن أدنى جزء من ذلك حتى ما قبل الحراك، الصحافة اليوم بحاجة إلى عملية تمشيط واسعة من منتسبين مرتزقة وبهلوان ومهرجين، وممن تحولوا دون تكليف، إلى ناطقين رسميين باسم مسؤولين من أجل مصالح شخصية لا أكثر، تدرج في إطار استمرار التملق والوصولية السائدة في عهد الرئيس المستقيل، وتختتم قائلة: "اليوم علينا فتح نقاش واسع، بين أبناء المهنة فمن غير الطبيعي أن نواجه بشعارات "إعلام العار" والطرده ونكتفي بالرد بالمقاطعة."²⁶

وقد تفاعل الكثير من الصحفيين مع هذا المنشور، وتحليل هذه البنى النصية التفاعلية، نجدها كلها تحيل للتأسف الشديد على الوضع الذي آلت إليه مهنة الصحافة، التي تفترسها الرداءة والانتهازية والضحية فيها الصحفي المهني والإعلام الهادف؛ الذي يخدم الوطن والمواطن. إذ اعتبر الأكاديمي والصحفي بالإذاعة الثقافية عبد الرزاق جلولي "إننا أكبر ضحية والذي يؤلم أكثر، الطعنة من الداخل من بعض الدخلاء.. من يهن يسهل الهوان عليه. وعلق ياسين محدي الصحفي بتلفزيون الشروق نيوز "نعترف بأن الصحافة مقصرة في الكثير من الجوانب المهنية بما فيه الحراك، لكن أرى أن تعامل بعض من ينتسبون للحراك، فيه تجني على الصحافة خاصة حين يتهمونها بالخيانة، حين كان أهل المهنة يتكلمون كان الكثير من مواليد 22 فيفري يكتفون بالمشاهدة". وعلق نبيل فرغيس "للأسف الشديد أغلب الإعلاميين وليس الكل أداروا ظهرهم للحراك، بل أكثر من ذلك يقومون بالثورة المضادة" وذهبت الصحفية سميرة مواقي، أبعد في تشخيص الازمة، بإلقاء اللوم على المؤسسات

المرتزقة الدخيلة على الاعلام "قبل عملية تمشيط منتسبي المهنة، والمرتزقة أرى ضرورة غربلة المؤسسات الإعلامية أولا، لان ما نحن فيه سببه، ليس الصحفي أو المنتسب للصحافة، بل السبب المؤسسة، وهنا يجب أن نعرف من هي المؤسسة الإعلامية، التي تهدف لنقل الحقيقة من الميدان ومن هي التجارية التي جعلت الإعلام رداء لها كي ترتزق". وعلقت الصحفية المتخصصة في الإعلام الثقافي، آسيا شلبي "للأسف من السيئ إلى الأسوأ".

وكانت النخب العلمية والإعلامية، نبهت لمخاطر الانفلات الإعلامي والتنازل عن معايير الجودة والمهنية، منذ انطلاق القنوات التلفزيونية الخاصة في البث التجريبي. إذ تميز البث التجريبي للقنوات التلفزيونية الخاصة، باستباقها صدور التشريعات والنصوص القانونية التي تنظم هذا الانفتاح وتؤطره إجرائيا ومهنيا. وتبين أرقام الدراسة الكمية، أن اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية نحو عبارة البث التجريبي للقنوات التلفزيونية الخاصة، يفتقد لمعايير الجودة والمهنية. ضعيفة وتتجه إجابات المبحوثين للتوزع بين التردد اتجاه العبارة ب 147 تكرار مرجح بنسبة 47.88، وبين عدم الموافقة على العبارة ب108 تكرار مرجح بنسبة 35.17 بالمائة، وعدم الموافقة أبدا ب 35 تكرار مرجح بنسبة 11.40 بالمائة. بينما أجاب 16 بالموافقة يمثلون نسبة 5.21. ووافق بشدة 0.32 بالمائة. وبلغ متوسط شدة الاتجاه 3.33 بالمائة، وهو اتجاه قوي نحو العبارة، ما يحيل إلى التردد وعدم الموافقة على العبارة.

ويمكن فهم هذا القبول المبدئي بالشبكة البرمجية للقنوات التلفزيونية، لاعتبارها في مرحلة البداية والتجريب، خاصة وأن الجزائريين بدأوا يتصالحون مع التلفزيون الذي ظل محتكرا من طرف السلطات العمومية، التي لا ترى فيه إلا نفسها ولا صوت يعلوا عن صوتها فيه. خاصة وأن القنوات التلفزيونية الخاصة انتهجت أساليب ذكية للاستثمار في هذا التعطش للظهور ونقل صوت المواطنين بمختلف فئاتهم ومن مختلف ربوع الوطن، كتعويض عن مركزية الرسالة والمحتوى في التلفزيون العمومي الذي يتغذى أساسا من النشاط الرسمي والمؤسساتي، ونادرا ما تخصص فواصل زمنية لتبليغ انشغالات الجزائريين في مناطق باقي الوطن.

وتعتبر بعض الدراسات أن هذا الاهتمام بنقل صوت المواطن يندرج ضمن عملية استرجاع الجمهور الجزائري من القنوات التلفزيونية الأجنبية الغربية والعربية. هذا من جهة ومن جهة أخرى لفت الانتباه لبعض المسائل ذات الاهتمام الجماهيري لمختلف الفئات الشعبية، التي تنحصر في انشغالات الحياة اليومية، كمشاهد ومظاهر البؤس والمعاناة، مع انعدام النقل المدرسي وغياب التزود بالمياه الشروب وتذبذبه في بعض المناطق، ومناقشة الأداء الضعيف للجماعات المحلية، وتسليط الأضواء وبشكل استعراضي على تنامي ظواهر الجريمة بمختلف أنواعها.

هذا الاستثمار الإعلامي بالصورة والصوت، وبتغطية متوازنة نوعا ما جغرافيا للجزائر العميقة بمنظور الخطاب الاعلامي، والذي أطلقت عليه السلطات العمومية، بعد الحراك الشعبي تسمية مناطق الظل عبر إنتاج محتويات إعلامية متنوعة، حول مظاهر البؤس الشعبي والتخلف العام، وانعدام التنمية ومراكمة الخطابات المنتجة لنفس الوعود السياسية. كان يوحي أنه توجد إرادة سياسية للشروع في آليات إحداث القطيعة مع هذا الوضع، لكن وبعد عقد من الزمن تبين أن هذا التوجه كان يهدف لإطالة عمر الأمل ويخفي القضايا الأكثر أهمية، والمتمثلة في تكريس منظومة الحقوق والحريات، المرتكزة على استقلالية العدالة وتحرير الصحافة ووسائل الإعلام، من كل أشكال الوصاية السلطوية، لتساهم في صناعة التحول الحقيقي للديموقراطية الناشئة. كضمانة أساسية لبناء دولة الحق والقانون الضامن الوحيد لاستدامة العيش المشترك، والكرامة الإنسانية والانتقال من دوامة التخلف لديناميات التقدم والتحول المتسارع وصناعة الرفاه العام. لكن هذا لا يعفي بعض مؤشرات الجودة البرمجية، والكفاءة المهنية التي أظهرها بعض الصحفيين القادمين من فضاء الصحافة المكتوبة، على غرار البرامج السياسية القوية للصحفي قادة بن عمار كحصة هنا الجزائر الحوارية، وليلي بوزيدي نقاط على الحروف، ورشدي رضوان الثقافة والناس وغيرها من البرامج التي كانت تبثها قناة الشروق نيوز، وقناة دزاير نيوز، وقناة البلاد. وبرامج أخرى متنوعة شملت الرياضة والمجتمع والشأن السياسي والجمعوي عبر بلاطوهات مختلف القنوات التلفزيونية، التي كانت بمثابة فضاءات للتجريب والتدريب المباشر لمعظم الصحفيين المبتدئين، خاصة وأن الجماهير الجزائرية كانت على قابلية كبيرة لتقبل الأخطاء والهفوات الفنية والتقنية باعتبار المرحلة تجريبية.

لكن ستشهد الفترات الموالية ميلاد وعي جماهيري، انتقل من النقد للجوانب الشكلية لمختلف الشبكات البرمجية، ليصل إلى مستويات عالية من الوعي بمخاطر الرداءة والإلهاء بالمتاهات والبرامج التافهة ليتحول إلى النقد العميق لهذا الاستعراض الفضائحي، للقنوات التلفزيونية الجزائرية، ليتحول من النقد إلى المعارضة والمقاومة لكل آليات التلاعب بالوعي الجماهيري، والتضليل بالصورة والصوت ولقد عبرت الجماهير عن هذا الوعي، عبر الشعارات الرافضة لهذا التلاعب والتضليل سواء عبر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، أو عبر الشعارات القوية وأحيانا العدائية لهذه القنوات التلفزيونية عبر مختلف مسيرات الحراك الشعبي. للذكر فقد جنحت الكثير من الشعارات نحو ممارسة العنف اللفظي المضاد كرد فعل عن العنف الرمزي، الذي كانت تمارسه هذه القنوات، التي كثيرا ما ينعتها الأكاديمي رضوان بوجمعة الدكاكين الإعلامية. فرأينا شعارات تنعت هذه القنوات بإعلام العار، وشعارات أخرى تخونها، وطال التخوين بشكل اختزالي وتعميمي كل القنوات التلفزيونية، والكثير من الصحفيين.

5- مستقبل الإعلام السمعي البصري في الجزائر

يجدر الاعتراف أن هناك تشخيص علمي، واعتراف رسمي وشعبي، بحالة الفوضى التي يعيشها الفضاء الإعلامي والاتصالي في الجزائر عامة، والفضاء السمعي البصري خاصة. سيما مع التحولات السريعة التي يفرضها الإعلام الرقمي بمنصاته التفاعلية. فالمتابع للإعلام السمعي البصري في الجزائر وما يشهده من ظهور متسارع، وتعددية عددية نمطية في قنواته الفضائية، يلاحظ أن هناك فوضى عارمة في هيكله هذه القنوات ونشاطها، والتي تخضع حاليا لقوانين أجنبية وتبث عبر هيئات إرسال أجنبية فضلا عن عدم تأطير نشاط الإعلام الإلكتروني الذي تعدى 150 موقعا إلكترونيا.²⁷

وقصد الانتقال من حالة الفوضى الراهنة، نحو توفير الإطار التنظيمي والقانوني للفضاء الاتصالي عامة والمشهد السمعي البصري خاصة، فقد باشرت السلطة السياسية، مشاريع مراجعة القانون العضوي المتعلق بالإعلام، والقانون الخاص بالنشاط السمعي البصري، لتتماشى مع التعديل الدستوري الأخير. وكان وزير الاتصال عمار بلحيمر قبل إنهاء مهامه، يطلق مجموعة من الوعود بإجراء إصلاحات عميقة شاملة على المشهد الإعلامي الجزائري، ويؤكد دائما بلغته العلمية الراقية وبراعته الأسلوبية على أهمية هذه الإصلاحات. لكن هذه البراعة الأسلوبية، لم تخرج الأفكار والمشاريع للحيز الوجودي لتتشابك مع الواقع، بل بقيت وعود كعود الوزراء السابقين في القطاع. يرى الكثير من الملاحظين أن المشهد الإعلامي تراجع بشكل فادح مهنيا وتنظيميا، وتراجع بشكل غير مسبوق في مجال الحريات الإعلامية. فقد سحبت وزارة الاتصال الاعتماد للقناة الفرنسية فرانس 24، وقناة العربية بمبررات عدم احترام أخلاقيات المهنة، وتم توقيف بث قناة لينا تي في، وكذا الجزائرية وان، مع سحب اعتمادهما. كما تم توقيف بث قناة الحياة، وبعدها قناة البلاد لمدة أسبوع بنفس المبررات، والمتمثلة في عدم احترام أخلاقيات المهنة، لكن دون توضيح تفاصيل هذا التوقيف والخروقات المرتكبة.

وفي ظل أفول الإعلام التلفزيوني الوطني العمومي والخاص وانتكاسته المهنية، وعجزه عن بناء جسور الثقة مع الجماهير داخليا وتصحيح صورة الجزائر خارجيا، تراهن السلطات العمومية، على مراجعة التشريعات الإعلامية لتحقيق هذا الهدف الأسمى والاستراتيجي. إذ صرح وزير الاتصال لوكالة الأنباء الجزائرية قائلا: "إن مشروع قانون السمعي البصري الذي يرمي إجمالا إلى إيجاد مناخ منظم ومحفز لنشاطات السمعي البصري العمومي والخاص، من شأنه المساهمة في ترقية صورة وصوت الجزائر داخل الوطن وخارجه، وأن أعمال القانون يحتاج إلى تحيين منتظم وإلى احتكام المهنيين والمستثمرين للقانون والاسترشاد بقيم المواطنة والمسؤولية الذاتية التي تعد من الضمانات الأساسية لتطوير المشهد الإعلامي وجعله أداة فعالة لتعزيز مقومات الأمة ومواجهة ما تتعرض له من هجمات ممنهجة خاصة عبر الشبكة الإلكترونية".²⁸ وأوضح بلحيمر أن أحكام مشروع القانون تهدف على أحداث الشفافية والشرعية اللازمة على النشاطات السمعية البصرية، خاصة عن طريق اعتماد

دفاتر شروط في شكل اتفاقيات يوطرها القانون، وتلزم كل من القنوات العمومية والخاصة بالامتثال للقانون باحترام آداب وأخلاقيات المهنة؛ لا سيما عن طريق التزام المؤسسات بتجنب الاحتكار واحترام كل مساهم شرط عدم حيازة أكثر من 33 بالمائة من اسهم المؤسسة كحد أقصى، مع ضمان حق الشفاعة لصالح الدولة، وعن طريق تحديد مصادر التمويل بدقة وشفافية، ومنع أي تمويل غامض أو مشبوه المصدر، وتوضيح طبيعة القناة وهويتها وأهدافها ومحتويات برامجها".²⁹

ويبدو أن وزير الاتصال يريد العودة بالفضاء الإعلامي السمعي البصري لنقطة البداية، عبر هذه المراجعة للثقافة التأسيسية للإعلام التلفزيوني والاذاعي. للعلم فهذه البنود والأفكار كانت موجودة في القانون الخاص بالنشاط السمعي البصري. سيما ما تعلق بتبرير مصادر التمويل ومنع المصادر المشبوهة، كتلك التي أنتجت احتكارا جديدا، تتزعمه العصب السياسية والأوليغارشية المالية كما حدث خلال العشر السنوات الماضية من الانفتاح الشكلي، غير الخاضع للضوابط المهنية والتشريعية.

لكن هذا الوضع المرضي المضر بالمصالح العليا والاستراتيجية للدولة والمجتمع، يفرض مراجعة تنظيمية جذرية وصارمة، بانتزاع الاعلام عامة والتلفزيوني خاصة، من التجار وإرجاعه لأهل الاختصاص والمهنيين، وفرض قواعد ومعايير ضمان الشفافية في الدعم والتمويل العمومي، سواء من خلال تحرير الإشهار العمومي، أو اعتماد معايير مهنية واضحة ودقيقة، يتم على أساسها تقديم الدعم العمومي للمؤسسات الإعلامية، سواء الصحف الوقية أو الالكترونية أو القنوات التلفزيونية والإذاعية.

6- خاتمة:

يطرح الفضاء الاتصالي الجزائري اليوم في شقه المتعلق بالإعلام السمعي البصري، خاصة التلفزيوني إشكاليات شديدة التعقيد ومتعددة الارتباطات؛ سواء بالأبعاد التشريعية والتنظيمية والهيكلية والمهنية فالقراءة العلمية للمشهد الإعلامي بوضعه الراهن، تحيل الباحث المتأمل والقارئ الفاحص لأزمة متعددة الأبعاد، وتؤشر بمخاطر كبيرة على راهن الحياة العامة ومستقبلها. نظرا لما تحمله من تهديدات صريحة للبنى المجتمعية والمؤسسية للدولة. فالإعلام التلفزيوني الذي يعتبر من دعائم السيادة الوطنية، بما يفترض أن يساهم به في تحقيق التماسك الاجتماعي، كما يعتبر من أهم الروافد المغذية للأفق التقدمي والتحديثي للبناء المؤسسي للدولة، ومن أهم حصون الأمن الثقافي المجتمعي؛ يتجه اليوم وبوتيرة أكثر سرعة نحو أداء الأدوار العكسية، ليصبح يشكل خطرا على المجتمع والدولة. بسبب ابتعاده عن المهنية وارتباطه المشبوه بدوائر النفوذ السياسي والمالي، الجانحة لخدمة مصالح الأشخاص على حساب مصلحة الدولة والمصالح العامة. فالتجرد من المهنية والتنازل عن قيم ومعايير الممارسة الأخلاقية للإعلام كضمانة أساسية لتحقيق المبدأ الأسمى المتمثل

في الخدمة العمومية، والسقوط الحر في الابتذال والرداءة نتيجة الارتداء في حزن قيم السوق بفضائحتها الاستعراضية. عبر الاستقطاب العاطفي والمكثف للمؤثرين على شبكات التواصل الاجتماعي والمولعين بالظهور، كالمغنيين وبعض النخب المزيفة التي تغلف جهلها بالشهادات العليا، فيهبون أنفسهم للتضليل والدعاية مكرسين موقف اللاموقف؛ مقابل تغييب روح العقل وقيم التعايش وثقافة الأنسنة ضمن أفق الوحدة الاستراتيجية. بالاستمرار في تهميش العقول والكفاءات العلمية بروحها النقدية.

كل هذه العوامل تفرض المراجعة الجذرية للمشهد السمعي البصري، بالقضاء على كل التشوهات بإعادة بناء وهيكله للإعلام التلفزيوني الجزائري، وذلك بتطهيره من الكتل الانتهازية والاستغلالية وتشجيع الصحفيين المهنيين، واستكمال البناء التشريعي باعتماد قوانين أكثر دقة في التعبير عن الإرادة الحقيقية للانتقال من حالة الفوضى إلى النظام، ومن حالة التفكيك إلى التحصين والبناء، ومن حالة الشك واللايقين لحالة الوعي والمعرفة، من أجل أفق مشرق للإعلام التلفزيوني في الجزائر.

الهوامش وقائمة المراجع:

- 1 - حامد عبد الله ربيع، (2007)، مقدمة في نظرية الراي العام، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية. ص58.
- 2 - حامد عبد الله ربيع، ص59.
- 3 - رجاء محمود أبو علام، (2007)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، مصر، دار النشر للجامعات. ص399.
- 4 - رحمة أنطون، (2002)، اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، جمعية كليات التربية ومعاهدها في الجامعات العربية، مجلد1، عدد2، ص134.
- 5 - منال قدواح، (2008/2007)، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة قسنطينة، الجزائر. ص12.
- 6 - طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، (2010)، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر سعيد الغانمي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة. ص667.
- 7 - طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، ص669.
- 8 - عبد الرحمان، بن زيد الزنيدى، (2009)، المثقف العربي بين العصرية والإسلامية، السعودية، دار كنوز إشبيليا. ص41.
- 9 - صبور، امحمد، (1992)، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص42.
- 10 - آلان لارامي، برنارد فالي، (2004)، البحث في الاتصال، عناصر منهجية، تر ميلود سفاري وآخرون، الجزائر قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، مخبر علم الاجتماع الاتصال. ص242.

- 11 - صالح بن نوار، (2012)، مبادئ في منهجية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، مخبر علم الاجتماع الاتصال. ص ص122-123.
- 12 - أحمد بن مرسللي، (2013)، الاسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال، الجزائر، دار الورسم. ص97.
- 13 - رجاء محمود أبو علاء، مرجع سابق، ص400.
- 14 - عمار بلحيمر وزير الاتصال، وكالة الأنباء الجزائرية يوم 2021/08/31. تم التصفح يوم 2021/08/31 الساعة 20:12 سا.
- 15 -الصادق رابح، (2008)، الفضاء المرئي بين المتطلبات الأكاديمية والاكراهات المهنية. مجلة الإذاعات العربية، ع4. ص.ص 57-62. ص57.
- 16 -عبد العالي رزاق، (2013/10/24)، قانون لمنع الاستثمار في السمعي البصري، الشروق اليومي، الجزائر. echoroukonline.com.
- 17 -حمزة نقاش، (2020)، الاستثمار في القطاع السمعي البصري: دور سلطة ضبط السمعي البصري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، مج 31 ، ع 3 ، ص ص 329-337؛ ص334.
- 18 -بوجمعة رضوان، (2020/5/8)، غلق الفضاء الإعلامي يهدم مهنة الصحافة ويضر الدولة والمجتمع المدني، جنوب كوم DjanoubCom
- 19 -بيير بورديو، (2004)، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، تر درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق سوريا. ص ص44. 45.
- 20 -رشيد خضير، (2021)، حرية النشاط السمعي البصري والضمانات القانونية لاستقلالية سلطة الضبط في ظل التشريع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع1، ص ص143-161؛ ص152.
- 21 -بيير بورديو، (2004)، مرجع سابق، ص ص46. 47.
- 22 -محمد رقاب (2021/08/07) منشور على صفحته عبر الفايسبوك.
- 23 -بيير بورديو، (2004)، مرجع سابق، ص48.
- 24 * بث الممثل المعروف لخضر بوخرص، المشهور بالحاج لخضر مول العمارة نسبة لعمله الفني الفكاهي "عمارة الحاج لخضر". فيديو عبر اليوتيوب بتاريخ 03 ماي 2020، يشكوا فيه حرمانه ومجموعة من الفنانين من حقوقهم المادية المنتهكة، من بعض القنوات التلفزيونية. قائلا "فرحنا بالقنوات التلفزيونية وقلنا بأنها ستزيح عنا الهم والغبن، فاذا بها تتحول لمصدر غبننا. ولكن الناس لا تدرك أي بعث منزلي ب 3.8 مليار لكي أنجز فيلم، (8.9 مليار حقوقي المهضومة) وانتقد بشدة ما أسماه المافيا الكبيرة الكبيرة للسمعي البصري. والذين لا يتفاهمون فيما بينهم، لكن يتفاهمون ضدنا ويغلقون علينا ،ويحرمون علينا الظهور، وطالب من الدولة والعدالة التحرك لوقف هذه الحقرة ضد الفنانين. ولقد حقق الفيديو، الذي تداولته الكثير من الصفحات الفايسبوكية، نسب مشاهدة وتفاعل كبيرة بالآلاف، كلهم أعربوا عن امتعاضهم العميق من هذه الأساليب الاحتياالية على الفنانين وانتهاك حقوقهم.
- 25 -أحمد عظيمي، (2011)، التلفزيون الجزائري.. مرة أخرى، صوت الأحرار، جريدة يومية جزائرية. الجزائر (2010/10/04)
- 26 -نائلة برحال (2019/7/27) منشور عبر صفحتها في الفايسبوك.
- 27 -رشيد خضير، (2021)، مرجع سبق ذكره، ص154.
- 28 -بلحيمر، وكالة الانباء الجزائرية، 2021/08/31. تم التصفح يوم 2021/08/31 الساعة 20:12 سا.
- 29 - نفس المرجع